الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية الثامنة (2019–2021)– السنة الأولى 2019 – الدورة البرلمانية العادية (2018–2019) – العدد: 2

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 24 محرم
والخميس 8 صفر 1440
الموافق 4 و18 أكتوبر 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 25 صفر 1440
الموافق 4 نوفمبر 2018

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الثانية ..... ص 03

- أسئلة شفوية.

2) محضر الجلسة العلنية الثالثة ..... ص 20

- أسئلة شفوية.

3) ملحق ..... ص 36

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 24 محرم 1440
الموافق 4 أكتوبر 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة السماع إلى جملة من الأسئلة الشفوية المقدمة من قبل الزميلات والزملاء، إلى السادة الوزراء المعنيين، وسماع الردود عليها، ودون إطالة نبدأ بالسيد عبد القادر شنيني، لطرح سؤاله الخاص بقطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع، سؤال شفوي إلى معالي وزير العمل:

معالي الوزير، ما يكهل ماديا الضمان الاجتماعي عطل حوادث العمل، الكثير من الدول تركز على الوقاية وتكوين العمال في الإسعاف الأولي داخل الورشات والمؤسسات، سؤالي هو كالتالي:

لماذا لا تراهن مصالحكم على تكوين العمال في الإسعافات الأولية والحرص على الوقاية عن طريق مفتش العمل داخل الورشات؟

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والشغل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر شنيني عن سؤاله الذي تفضل بطرحه والذي يرفع انشغالا ذا أهمية كبيرة، والمتعلقة بالوقاية وتكوين العمال في الإسعافات الأولية، داخل الورشات، والدور الذي يلعبه مفتش العمل في السهر على ضمان أمن وسلامة العمال في هذا الإطار، السيد عضو مجلس الأمة؛ نظرا للتطور الذي يعرفه الاقتصاد الوطني وتسارع وتيرة النشاط والإنتاج الذي ينعكس على سير مؤسساتنا الناشطة بمختلف القطاعات، لاسيما المتعلقة بجانب الوقاية، والتصدي للمخاطر المهنية والتي تهدد صحة العمال وحياتهم، أصبح من الضروري العمل على إيجاد السبل الناجعة للوقاية من هذه المخاطر، منها تكوين العمال في أماكن عملهم، وإيجاد الطرق والوسائل التي تساعد على الوقاية من هذه المخاطر، وفي هذا السياق خصص المشرع حيزا كبيرا لهذا الجانب من خلال إرسائه لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية تحدد جانب التكوين والإعلام، أذكر منها القانون رقم 88 – 7، المؤرخ في 26 جانفي 1988، والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل، من المادة 19 إلى المادة 22 منه، حيث أوجب على الهيئات المستخدمة ضرورة تعليم وتكوين وإعلام العمال في مجال الأخطار المهنية على مستوى مناصب العمل وبالأخص المادة 22 منه، التي نصت على تنظيم عملية تكوينية خاصة في مجال الوقاية من الأخطار المهنية، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 02 –427، المؤرخ في 7 ديسمبر 2002، المتعلق بشروط تنظيم تعليم العمال وإعلامهم وتكوينهم في ميدان الوقاية من الأخطار المهنية، والذي جاء تطبيقا لهذا القانون، وتطبيقا لأحكام الدستور، لاسيما المادة 69 منه، التي تنص على أن القانون يضمن أثناء العمل الحق في الحماية، والأمن، والنظافة؛ فقد عملت الدولة على وضع وتعزيز جهاز للتكفل بالوقاية الصحية والسلامة المهنية، وطب العمل، لاسيما من خلال عملية المرافقة الميدانية بحملات تحسيسية، وتقديم عروض وتكوين لصالح الهيئات المستخدمة والعمال على مستوى الهيئات المتخصصة، وأنشأت لأجل ذلك هيئات تتولى مهام ترقية معايير الوقاية في بيئة العمل، وإعداد دراسات فنية، ومرافقة المؤسسات في هذا المجال، نذكر منها المؤسسات التابعة لقطاع العمل والضمان الاجتماعي: المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، الذي يتمتع بخبرات وتجارب في التكوين الخاص بالوقاية والإسعافات الأولية؛ هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري (OPREBA TPH)؛ مؤسسة طب العمل (PRESTI MED)؛ المعهد الوطني للعمل (INT)، الذي يشرف على عملية تأهيل وتكوين موارد بشرية لمختلف القطاعات، بإعداد الدراسات والتحقيقات في مجال العمل؛ الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) من خلال المديرية المركزية للوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية وهياكله المنتشرة عبر كل ولايات الوطن.

إلى جانب هذا يأتي دور مفتشية العمل الذي تطرقتم إليه والهياكل التابعة لها عبر التراب الوطني، المتمثلة أساسا في مراقبة مدى احترام الهيئات المستخدمة للإجراءات التشريعية والتنظيمية المؤطرة لهذه المسألة من خلال القيام بعملية المراقبة والتفتيش، كما تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية تقع أساسا على عاتق صاحب العمل في كل الظروف والحالات، فحسب المادة 3 من القانون رقم 88 –07، الصادر بتاريخ 26 جانفي 1988، المتعلقة بالنظافة والأمن وطب العمل، فإنها تلزم صراحة صاحب العمل بتوفير ظروف عمل ملائمة وبيئة آمنة من المخاطر المهنية، من خلال التعليم والإعلام والتكوين في هذا المجال، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 02 –427، سالف الذكر. وعلى هذا الأساس، تلزم المؤسسات المكلفة بإنجاز البناء، خصوصا وعلى سبيل المثال لإعداد مخطط الوقاية والأمن والتدابير الخاصة بالإسعافات الأولية، يتم إخضاعها للرقابة من طرف مصالح مفتشية العمل ومستشاري هيئات العمل وذلك نظرا لخصوصية هذا القطاع مقارنة بقطاعات النشاطات الأخرى.

السيد عضو مجلس الأمة، فيما يخص تكوين العمال في مجال الإسعافات الأولية والوقاية من الأخطار المهنية، تقوم مفتشية العمل بالمراقبة الدورية لمعاينة مدى سير وضبط عملية تكوين العمال على مستوى الهيئات المستخدمة، ومدى احترامها للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛ وقد سجلت مصالح مفتشية العمل في هذا الشأن خلال سنة 2017، ما يقارب 41745 عاملا لم يستفد من التغطية الخاصة بوسائل الحماية الفردية والجماعية، مما أدى

إلى تحرير 5379 محضر مخالفة، أرسل إلى الجهات القضائية المختصة، هذا يدل على أن مفتشية العمل تقوم بعملها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المصالح وبغرض تعزيز المراقبة في هذا الميدان، تقوم بصفة دورية تنفيذا لبرنامج القطاع بإجراء تحقيقات وتفتيشات معممة، تخص ميادين ذات صلة بميدان الوقاية من الأخطار المهنية وطب العمل، فعلى سبيل المثال، أجريت عملية تفتيش معممة حول الأخطار الكهربائية والحرائق على مستوى المؤسسات التابعة لقطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والري سنة 2017، حيث تمت زيارة أكثر من 2500 مؤسسة مستخدمة معرضة لهذه الأخطار، تشغل أكثر من 173000 عامل، منهم 2087 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، و282 مؤسسة عمومية، و32 مؤسسة خاصة أجنبية، يعني التفتيش يخص كل القطاعات، حيث أسفرت نتائج هذا التفتيش على تسجيل أزيد من 1751 حادث عمل و95 مرضا مهنيا، مما نتج عنه تحرير 3892 محضرا، منها 367 ملاحظة، و3425 إعذارا، و100 محضر مخالفة، إضافة إلى الأيام التحسيسية والتكوينية المنجزة من طرف مصالح مفتشية العمل لفائدة العمال والمستخدمين في هذا الإطار. وفيما يخص مساهمة القطاع، ومن خلال الهيئات التابعة للقطاع في الجهد الوقائي من الأخطار والأمراض المهنية، فقد قام المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية (UNPRP) بتحسيس 6700 متربص في 46 مركزا ومعهدا للتكوين المهني، سنة2017، و3400 سنة 2018، كما تم تكوين 707 عامل لفائدة 30 مؤسسة سنة 2017، و677 عاملا لفائدة 30 مؤسسة سنة 2018، لماذا أعطي هذه الأرقام؟ لأن فيه عمل في الميدان تقوم به مفتشية العمل والهيئات التابعة للوصاية المتخصصة في هذا الشأن، كما قامت الهيئة المهنية للوقاية في قطاع البناء والأشغال العمومية والري (OPREBATPH) سنة 2017، بتكوين 548 عضوا للجان الثنائية لمؤسسات النظافة والأمن والتحسيس، أكثر من 1540 متربصا للتكوين في مجال البناء بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، وما يقرب من 80000 عامل في الورشات وأماكن عملهم، أما مساهمة المعهد الوطني للعمل (INT) فتتمثل في تكوين 663 إطارا سنة 2018، منهم إطارات من مفتشية العمل، والصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية، وقد قامت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) منذ جانفي 2016 إلى 30 سبتمبر 2018، بـ7225 زيارة لمراقبة ظروف العمل في المؤسسات، وتم تقديم 69815 توصية إلى أرباب العمل تتعلق بالنقائص المسجلة في تطبيق التنظيم الساري المفعول، وكذا 15220 توصية متعلقة بإلزامية التكوين والتعليم والتحسيس في مجال الوقاية من الأخطار المهنية؛ كما نظمت أيام تحسيسية و432 حصة مخصصة للممارسات اللائقة لفائدة 10000 عامل، وينظم الصندوق كل سنة معدل 52 معرضا و80 ورشة لشرح الممارسات الموصى بها، وذلك بمشاركة الحماية المدنية، وتوزع 30000 مطويات ودعائم إعلامية على العمال وأرباب العمل.

تلكم هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والدوائر الوزارية على وجه الخصوص والتي أردت أن أفيدكم بها حول ملف الوقاية والأمن وسلامة العمال على مستوى الورشات وأماكن العمل، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا معالي الوزير، سيدي الوزير، سؤالي كان يهدف إلى ثلاثة أمور في الحقيقة، ببعض الدول حاليا كل ورشة تشغل 10 عمال إلا وكان 3 عمال يتكونون في الإسعافات الأولية، وبعملية ضرب تصبح كل 30 هناك 9 من الناس، هذا من جهة أولى، كذلك هناك بعض الإعاقات التي تحدث عندما يكون العمال أو الإنسان بجانب الشخص المصاب ويريد المسعف تقديم المساعدة بطريقة غير عقلانية، رأينا أنه قد حدثت إعاقات خاصة الشلل النصفي، هذا جراء الحمل الثقيل (La Manitention)، وكذلك معالي الوزير، بحكم مهنتنا وما نراه في الشارع، يعني أننا نرى أشياء، نرى إنسانا يعمل في الكهرباء باستخدام النعل، كذلك عاملا في مجالات خطيرة دون استخدام خوذة الوقاية (Le Casque)؛ وهذه الأشياء كلها نراها معالي الوزير، ولهذا أنا ومن خلال سؤالي أقول حبذا لو تتكلمون... والشيء النظري أنتم مشكورون عليه؛ لكن على أرض الواقع غير

ذلك، حيث نرى عمالا في ورشات تعمل دون وقاية، ولهذا نطلب من سيادتكم التدخل؛ وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ معالي الوزير ليس لديه ما يضيف على ما قاله قبل قليل، نبقى في نفس القطاع؛ والكلمة للسيد علي جرباع وسؤاله الشفوي.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 –12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير؛ تنص المادة 140 من الدستور على أن البرلمان يشرع في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات التالية، ومن بينها كما ورد في البند 17، القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل والضمان الإجتماعي وممارسة الحق النقابي، وبناء عليه، فإنه من الواضح أن مجال التشريع في قانون العمل هو من إختصاص البرلمان، وقد عرف قطاع العمل والضمان الإجتماعي صدور عدة قوانين ناظمة للقطاع، منها قوانين: 83–11، 83–12، 83–14، وكذلك القانون 08 –08، المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الإجتماعي، التي تضمنت المبادئ العامة، التي هي 83 –11، 83 –12، 83 –14، وأحالت بعض المواد على التنظيم، وبقي الأمر على حاله إلى غاية سنة 2015، حيث صدر المرسوم 15 –289، الذي يحدد الشروط الخاصة بتطبيق أحكام القوانين الثلاثة، غير أن هذا المرسوم تجاوز في مضمونه مجال تنظيمه في المجال القانوني، التي يحددها القانون وفق نص الدستور، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد في المادة 18 منه، التي أنشأت قانونية لم تنظمها القوانين الثلاثة المذكورة سابقا، حيث يتبين من محتواها أن المرسوم قد أحدث في صلب هذه المادة فئات جديدة وألزمها بدفع الإشتراكات عند ممارستها لنشاط غير مأجور، في حين أن الإلزام بحد ذاته هو من إختصاص القانون؛ السيد الوزير، أمام هذا التجاوز في هذه الوضعية، ما هي الإجراءات القانونية التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها لتصحيح هذه الوضعية، ومعالجتها بتكييفها مع الدستور؟ وتفضلوا فائق التقدير والإحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ والكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد علي جرباع، على السؤال الذي تقدم به والمتعلق بتجاوز المرسوم التنفيذي، رقم 15 –289، المؤرخ في 4 نوفمبر 2015، المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، ومجاله التنظيمي في المجال التشريعي.

السيد عضو مجلس الأمة؛ بداية يجدر التذكير بأن منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر ترتكز منذ صدور قوانين 1983، لاسيما على مبدأ التضامن بين الأجيال والفئات المهنية، والتوزيع وإلزامية الإشتراك، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، حيث حددت أحكام القانون رقم 11 –83، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية والقانون رقم 12 –83، المتعلق بالتقاعد، الفئات المستفيدة من منظومة الضمان الاجتماعي وحصرت المخاطر التي تغطيها والأداءات التي تقدمها، ومسايرة للتطوير الإقتصادي والاجتماعي، الذي عرفته فئة غير الأجراء، تم إعادة النظر

في المرسوم رقم 85 –35، المؤرخ في 9 فبراير 1985، المتعلق بالضمان الإجتماعي للأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون عملا مهنيا، المعدل والمتمم سنة 1996، وألغي في الأخير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15 –289، المؤرخ في 14 نوفمبر 2015، المتعلق بالضمان الاجتماعي لفئة غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، حيث لم يؤسس هذا الأخير أي فئة قانونية جديدة؛ كما جاء في سؤالكم، لاسيما ما تضمنته أحكام المادة 18 منه التي أشرتم إليها، والتي نصت على إبقاء الأشخاص الذين تمت إحالتهم على التقاعد، الذين يعودون أو يستمرون في ممارسة نشاط غير مأجور، خاضعين لالتزاماتهم الناجمة عن ذلك أو يكلفون بها من جديد في مجال الضمان الإجتماعي، وجاءت لتوضيح وإستبعاد كل تفسير محتمل في غير محله دون خلق مراكز وفئات قانونية ذات بعد تشريعي، تتضمن لاسيما حقوقا والتزامات، في ظل مبدأ التضامن وإلزامية الاشتراك باعتبارها مبدأ من مبادئ منظومة الضمان الاجتماعي، وما تترجمه القوانين سالفة الذكر، التي عرفت هي أيضا تعديلات تصب في نفس المسعى، وضمن إحالات نصوص تنظيمية، السيد عضو مجلس الأمة، تجدر الإشارة أن فئة غير الأجراء، التي نصت عليها المادة 4 من القانون رقم 83–11، المتعلقة بالتأمينات الإجتماعية كفئة مستفيدة من قانون التأمينات الاجتماعية والتقاعد صنّفت الأشخاص الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاطا حرا، صناعيا، أو تجاريا، أو حرفيا، أو فلاحيا، أو أي نشاط آخر ضمن المستفيدين، وأحالت للتنظيم شروط تطبيق ذلك، كما أن أحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 18 –289، لم تخرج هي أيضا عن النطاق التنظيمي، خاصة وأن المادة 64 من القانون رقم 83–12، المتعلقة بالتقاعد المعدل والمتمم، أحالت تحديد شروط خاصة بتطبيق قانون التقاعد على الأشخاص غير الأجراء لنص تنظيمي، وفي نفس الإطار يخضع القانون رقم 83 –14، المؤرخ في 2 يوليو 1983، المتعلق بإلتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، الأشخاص غير الأجراء، لأحكامه، لاسيما المادة 5 منه، المعدلة والمتممة بموجب القانون رقم 04 –17، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 التي تخضع إلى أحكام هذا القانون فئة الأشخاص الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاطا مهنيا، أو صناعيا، أو تجاريا، أو فلاحيا، أو حرفيا، أو حرا، أو أي فرع أو قطاع نشاط آخر، حتى وإن لم يستخدموا عاملا أو عمالا أجراء؛ وبخصوص مسألة دفع الإشتراكات التي تناولها المرسوم، فهي أيضا لم تخرج ولن تخرج عن إطار تطبيق أحكام المادة 22 من القانون رقم 83 –14، التي أحالت إلى التنظيم. إشتراك الضمان الإجتماعي بالنسبة للأشخاص غير الأجراء، والتي تكون محل دفع سنوي يدفعه المعنيون بالأمر؛ تلكم هي التوضيحات التي أردت أن أوافيكم بها بخصوص انشغالكم المطروح حول مدى قانونية الأحكام التنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطهم لحسابهم الخاص وعلاقتها بالأحكام التشريعية – ذات الصلة – الصادرة سنة 1983، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد علي جرباع هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد علي جرباع: السيد الرئيس؛ حتى لا أدخل في سجال قانوني مع السيد معالي الوزير، فدون تعليق ولا تعقيب.

السيد الرئيس: إلى السؤال الموالي، والخاص بقطاع الإتصال؛ والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

الزملاء، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي، رقم 16 –12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير؛ إن إنشاء مطبعة بمقر ولاية بشار كان حلم الجميع، بل وإنجازا تاريخيا، وثقافيا انتظره المثقفون ومسيرو المؤسسات، سواء كانت تربوية أو إدارية، لما لهذا الإنجاز من آثار إيجابية، كونه يهدف إلى لا مركزية الطبع، خاصة الجرائد اليومية والمنشورات التي تحتاجها الإدارات الخاصة في منطقة شاسعة من الجنوب، غير أن الأهداف المرسومة لهذا الصرح لم تعد متماشية وهذا الحلم، كعدم استثمار هذا الإنجاز الضخم في كل ما يتعلق بالطبع داخل الولاية، والولايات المجاورة، وكذا ديناميكية طبع الجرائد، والاستثمار الإيجابي في كل ما يعود على المنطقة بالفائدة، والسؤال هل هناك إجراءات عملية، وإلتفاتة من لدن الوزارة لإعادة الديناميكية لهذا الصرح؟ لكم مني، سيدي الوزير، أسمى عبارات التقدير والإحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ والكلمة الآن للسيد وزير الاتصال.

السيد وزير الاتصال: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نشكركم السيد المحترم، عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة الموقر، على سؤالكم الموجه إلي والمتعلق بمطبعة بشار، كما تعلمون فإن هذه المطبعة، وهي أصلا فرع تابع للمؤسسة الاقتصادية. شركة الطباعة بالجزائر، وسط البلاد، قد أنجزت منذ العام 2013، في إطار سياسة القطاع المستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والهادف إلى تجسيد حق المواطن في الإعلام، ولاعتبار المصاعب المطروحة في مجال التوزيع المتعلق بالصحافة الوطنية، تقرر خلق وحدات للمطابع في الجنوب، لطبع عناوين الصحافة اليومية بعين المكان، حتى يتسنى توزيعها وإيصالها إلى المواطن في أقرب وقت، كما تلاحظون فإن هذا الإستثمار، تم على أساس عاملين اثنين، دراسة جدوى اقتصادية، تقديم خدمة عمومية للمواطن.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن الطرف الاقتصادي الذي تم فيه التخطيط لإنشاء وحدات المطابع العمومية بالجنوب، كان يتميز بعوامل مواتية لازدهار سوق طباعة الجرائد، وتطوير فرص الطبع التجاري في هذا النشاط، لكن الآن تتميز هذه السوق بالكساد، مما أثرت سلبا على عناوين الصحافة الوطنية، بحيث لم تعد تجد ربحا في نشاطها بهذه المنطقة؛ وفي هذا الباب أود أن أشير إلى أن دائرتنا الوزارية تدخلت للإبقاء على طبع عناوين الصحافة التابعة للقطاع العمومي بمطابع الجنوب، على الرغم من أن ذلك يتعارض مع المعطى الاقتصادي البحت، فقد غلبنا مصلحة المواطن على أي اعتبار آخر، وللعلم فإن كل المطابع العمومية معنية بهذه الوضعية، وخاصة مطبعتي الجنوب ورقلة وبشار، اللتين تتكبدان حاليا خسائر كبيرة تعود بالأساس إلى ضعف الكميات المسحوبة من طرف الجرائد، وتوقف العديد من العناوين الخاصة عن السحب بالجنوب، كنتيجة حتمية للأزمة الناجمة عن تراجع سوق الإشهار وما له من تأثير مباشر على الصحف، إضافة إلى محدودية سوق المطبوعات التجارية؛ إن المطابع العمومية وبالأسعار المطبقة حاليا لا يمكنها تحقيق أرباح ولا حتى تغطية تكاليف مصاريف التشغيل بسحب الجرائد وحدها، بل إن النشاط التجاري المصاحب، كالكتاب والمطبوعات الأخرى، هو في الحقيقة الرافد الأساسي لضمان مردودية المؤسسات، لكن إقتناء التجهيزات الخاصة بالطباعة التجارية تأجل بسبب الأزمة المالية التي عرفتها بلادنا وحتمت على قطاعنا على غرار القطاعات الأخرى، تجميد عدة مشاريع، منها مشروع إستكمال تجهيز مطبوعات بشار، ولكن بالرغم من عدم توفرها على تجهيزات الطباعة التجارية، فقد استطاعت المطبعة خلال السنتين الماضيتين من إنجاز العديد من الأعمال الخاصة بولاية بشار، نذكر منها على سبيل المثال: التقرير المالي للولاية سنة 2015 إلى سنة 2017، طبع كتب وإعداد مجلة الساورة التي تصدر من جامعة بشار، إلى جانب طبع منشورات أخرى، ما يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك تقصير من جانب المطبعة في تنفيذ ما تطلبه منها المؤسسات والهيئات المحلية؛ إن الطاقم المسير للشركة الأم المشرفة على مطبعة بشار يدرك تمام الإدراك المهمة الموكلة لهذا الفرع ويتحرك على هذا الأساس لضمان الحد الأدنى المقبول للخدمة العمومية والسعي الدائم للحركية التي تضمن لهذه المطبعة الجوارية الديمومة والصحة الاقتصادية،

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد الرئيس؛ بدوري أشكر السيد الوزير على هذه الإجابة، غير أنه يمكن الوقوف عند بعض النقاط والمتمثلة في الآتي:

في الحقيقة يجب الوقوف على الأهداف التي أنشأت من أجلها المطبعة، بعد كل الأموال التي صرفت، وهذه الأهداف هي – بطبيعة الحال – طبع الكتب، المجلات، الوثائق الإدارية، وبالتالي فإن الأهداف المرسومة، سيدي الوزير، من جهة أخرى، أن المشروع لم يكتمل، والغريب في الأمر أن مطبعة بشار أصبحت وسيطا فقط تجمع هذه الوثائق ثم تبعثها إلى الجزائر العاصمة، وهذه علامة استفهام؟!

ثانيا: كما قلت المشروع كان حلما والمطبعة اليوم لا تطبع إلا أربعة عناوين أو خمسة كحد أقصى، مقارنة بمطبعة ورقلة التي تفوق ذلك بأضعاف.

ثالثا: كان هناك وعد بإعطاء المطبعة حوالي 40 مليارا، وقد أشرت، السيد الوزير، إلى سياسة التقشف وما يشبه ذلك أو التجميد حتى يكتمل المشروع، فالمشروع لم يكتمل حتى تبنى، على الأقل، الإدارة، المسكن الوظيفي وأشياء أخرى.

رابعا: حتى الحديث عن ا لاتفاقية ما بين وزارة الصناعة الممثلة في مصنع الإسمنت، كمدّهم بالأكياس وهذا أضعف الإيمان سكت عنه.

خامسا: سيدي الوزير، المطبعة هذه التي كانت قرارا شجاعا من قبل السلطات العليا، هي ذاهبة إلى التلاشي أو حتى الغلق، وقد لا تجد ما تدفع به فاتورة الكهرباء، ولهذا نلتمس منكم سيدي الوزير، الوقوف على حيثيات هذه المسألة، وخلفيات هذا الإهمال وحتى من يستفيد منه، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ السيد الوزير؟

السيد الوزير: سيدي الرئيس؛ أظن أنني قد تطرقت في عرضي لهذه الأسئلة، لكن لا توجد كلمة إهمال في هذا المجال، وشكرا.

السيد الرئيس: قد عبر السيد الوزير عن موقفه؛ الآن ننتقل إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ والكلمة للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ أستسمح السيد الرئيس للترحيب بالإخوة أعضاء الهيئة التنفيذية، أعضاء الحكومة، وأزف التحية لزملائي، وأسرة الإعلام،

طبقا لأحكام الدستور، والعلاقات الوظيفية الناظمة بيننا نحن مجلس الأمة، والإخوة أعضاء الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، ما مدى إمكانية استحداث مراكز دراسات وشراكة بينكم وبين قطاع المال والأعمال، خاصا كان أو عموميا؟ عبر مثلا إدماج معاهد ومدارس، وخبرة غرف التجارة على سبيل المثال وليس الحصر، حيث تعتبر هذه الأخيرة الجسر الفعلي للقطاع الإقتصادي، والمحول المركزي بين كل ما هو نظري بمعاهد غرف التجارة والوزارة الوصية، ولما هو تطبيقي في ميادين الشغل، إنتهاء؛ وكذا ضروريات وحاجيات السوق ابتداء، فغرفة التجارة كما يعلم الإخوة ويعلم الجميع تدرس وترسكل الخبير وترافع لأجل رجل أعمال في آن واحد، يعني أصبح الإحتكاك بمثل هكذا هيكل وتعزيز ما لديه من خبرات والإعتراف بها هو لاشك ما ينقصنا للرقي بالجامعة والاقتصاد على حد السواء، ومن ثمة رسم سمفونية التناغم الموجودة في كل الاقتصاديات المتقدمة، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ والكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات والسادة أصحاب المعالي،
السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام المختلفة،
السيد محمود قيساري، صاحب السؤال، السلام عليكم جميعا وبعد؛

إسمحوا لي – بداية – أن أشكر السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، على إهتمامه ومتابعته لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما أشكره على سؤاله الذي يطرح فيه إمكانية إستحداث مراكز دراسات وشراكة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبين قطاع المال والأعمال، سواء أكان عاما أو خاصا، وبهذا الخصوص أود أن أشير إلى أن مسألة العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي باتت تحظى في السنوات الأخيرة بإهتمام بالغ، ويعود هذا الإهتمام إلى إرادة معلنة من جانب قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، للعمل على تكييف عروض التكوين التي تضمنها مؤسسات التعليم العالي، بما يتلاءم مع احتياجات القطاعات المستعملة وكذا الحرص على تعزيز تشغيلية خريجي الجامعة، وتزويدهم بالكفاءات المعرفية والمهارات التطبيقية التي تيسر لهم سبل الإندماج المهني في سوق العمل، كما يعود هذا الإهتمام أيضا إلى الرغبة المعبر عنها للمتعاملين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهي الرغبة التي ما فتئت تتعاظم وتتعزز شيئا فشيئا في الإنفتاح على الجامعة والمشاركة في ضبط ملامح الخريجين من خلال المساهمة في تصميم عروض التكوين ذات البعد المهني وكذا استقبال طلبات الجامعيين سواء لإجراء التربصات التطبيقية والتداريب الميدانية، أم للقيام بأبحاثهم على مستوى المؤسسات، ولتجسيد هذا المسعى فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، يعمل على تفعيل فضاءات التواصل بين الجامعة والمؤسسة، وتنشيط مراكز المسارات المهنية، ودور المقاولاتية، ومراصد متابعة الإندماج المهني للخريجين، ويركز القطاع في إطار مراجعة العدة التشريعية والتنظيمية التي تحكم سيره، على إعطاء كل الأجهزة ذات الصلة بالعلاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، الأرضية القانونية الملائمة والعدة التنظيمية الفعّالة التي تسمح لمؤسسات التعليم العالي بأداء المهام المنوطة بها بكفاءة واقتدار، كما يسعى القطاع إلى تشجيع المؤسسات الجامعية في إطار نمط الحوكمة الجديد، المبني على مشروع المؤسسة لأخذ كل متطلبات ملامح التكوين التي يعبر عنها المحيط الاقتصادي والاجتماعي على المستويات: المحلية، والجهوية، والوطنية، في الإعتبار عند إعداد خارطة التكوين وتصميم عروضه ومسالكه وذلك من خلال إبرام اتفاقيات وعقد شراكات مفيدة بين الجامعة والمؤسسات، وفي السياق ذاته تعمل مؤسسات التعليم العالي على بناء عروض تكوين بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، والهيئات الإدارية والمهنية وهي العروض التي من شأنها إحداث مواءمة بين أهداف التكوين وإحتياجات التشغيل، بما يمكن الطلبة والباحثين من الولوج بسهولة إلى المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، والحصول على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي تساعدهم على القيام بالتجارب وإنجاز الأبحاث ومذكرات التخرج، وبهذا الخصوص، فإن المؤسسات الجامعية قطعت أشواطا كبيرة في التكوين المتخصص، مع العديد من المؤسسات الاقتصادية، والهيئات المهنية، وأبرز مثال على ذلك الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، التي تعتبر شريكا للعديد من الجامعات والمدارس العليا في التكوين الجامعي المتخصص في مجال المال والأعمال، فضلا عن تشجيع التكوين الجامعي المهني عبر الماستر المهني وما بعد التدرج المتخصص، اللذين توسع نطاقهما مؤخرا ليشمل مجالات عديدة على غرار تسيير الموارد البشرية، والمحاسبة والمراجعة، وإدارة الأعمال والتسويق الرقمي وما إلى ذلك، وقد عكفت العديد من المؤسسات الجامعية تحت الوصاية، خصوصا منها المدارس العليا، على إبرام اتفاقيات في هذا الشأن، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مدرسة الدراسات العليا التجارية بالقطب الجامعي للقليعة، المعروفة باسم (HEC)، التي تضمن تكوينا في إطار الماستر المهني، في تخصص الهندسة المالية مع لجنة مراقبة وتنظيم البورصة (COSOB)، وتخصص الإدارة الصحية مع المدرسة الوطنية للإدارة الصحية (ENAS)، وتخصص إدارة الإمداد والنقل مع مؤسسة النقل والإمداد التابعة لمجمع مؤسسة النقل البري التابع لوزارة النقل والأشغال العمومية؛ وختاما أود أن أؤكد مجددا بأن مسعى التقارب بين الجامعة والمؤسسة يعد أحد عناصر الاستراتيجية العامة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي الهادفة إلى الإرتقاء بأداء الجامعة

والاقتصاد عامة على حد سواء، وأن كل مؤسسات التعليم العالي دون إستثناء، هيئات البحث العلمي على استعداد لضمان تكوين حسب الطلب (Formation à la Carte)، طبقا لاحتياجات القطاعات المستعملة، وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ أعود فأسأل السيد محمود قيساري، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمود قيساري: لا مناص من أني يجب أن أعترف بأن السيد الوزير كان جوابه كافيا، ولكن يجب أن أنتهز الفرصة لأجزل جزيل الشكر والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية، بعد طلبي الأخير بخصوص المستشفى الجامعي، في أن يرفع التجميد عن مستشفى الأغواط، وله جزيل الشكر والعرفان لما قدمه للأغواط ولأهلها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ والسيد الوزير ليس لديه ما يقوله؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة أعضاء مجلس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسر الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد 69 –76، من القانون العضوي رقم 16 –12، المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437، الموافق 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

في البداية نثمن – معالي الوزير – كل الجهود الكبيرة التي تقومون بها من أجل الرقي بالقطاع وضمان تكوين ذي جودة عالية، في كل المسارات وأطوار التعليم العالي، وكذلك في مجال البحث العلمي، لكننا ومع الدخول الجامعي الجديد 2018 / 2019 تفاجأنا بالقرار المتعلق بتحويل حملة شهادة البكالوريا لسنة 2018 المسجلين في تخصص العلوم السياسية سنة أولى وعددهم تحديدا 111 طالبا في جامعة الشيخ العربي التبسي بتبسة، والذين تم تحويلهم إلى جامعة قسنطينة، والحال أن قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي يزخر بعدد معتبر من الأساتذة من مختلف الرتب، ويملكون التجربة الكافية من أجل ضمان تكوين عالي في الإختصاص المذكور، وبالمقاييس المطلوبة قانونا وتنظيما، وفي الوقت الذي يفكر فيه الطاقم المسير في القسم المبادرة إلى فتح مسار التكوين في الدكتورة، وفي إنشاء مخبر متخصص، ومجلة علمية وفي العديد من البرامج والنشاطات العلمية، تفاجأ الجميع بهذا القرار الذي لا نعلم لا أبعاده ولا دواعيه، كما أن قسم العلوم السياسية قام على مدار السنوات الفارطة بتنظيم العديد من الملتقيات، النوعية، الدولية والتي ساهمت في إثراء البحث العلمي بالجزائر، سيما في مجال العلاقات الدولية.

فسؤالي، ما هي الأسباب التي أدت إلى اتخاذ مثل هذا القرار والذي مسّ العديد من الولايات وليس ولاية تبسة؟ وما هو مصير الأساتذة المكلفين بهذا التخصص بعد هذا التحويل والمقدر عددهم بـ 21 أستاذا؟ في الأخير تقبلوا منا كل الإحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ والكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد مليك خذيري – صاحب السؤال – المحترم،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

السلام عليكم مجددا.

إسمحوا لي بداية أن أشكر السيد مليك خذيري، عضو

مجلس الأمة، على انشغاله الذي يتساءل فيه عن أسباب تحويل طلبة جدد تم توجيههم من حيث المبدأ إلى فرع العلوم السياسية من جامعة تبسة إلى جامعة قسنطينة (3)، وعن مصير الأساتذة المؤطرين لهذا الفرع.

بهذا الخصوص أود أن أذكر عضو مجلس الأمة المحترم، بأن الترشح للإلتحاق بفرع العلوم السياسية أو بالنسبة لأي فرع آخر لحاملي شهادة البكالوريا الجدد، في شعب الآداب والفلسفة واللغات الأجنبية، والتسيير والإقتصاد، كأولوية أولى، أي الذين لهم بكالوريا من هذا النوع، بالنسبة للعلوم السياسية هذا يعتبر أولوية ثانية، وفي شعبة الرياضيات والعلوم التجريبية كأولوية ثانية، وفي شعبة تقني رياضي كأولوية ثالثة، أي الذين الآن لديهم بكالوريا من هذه الأنواع كلهم من حقهم أن يطلبوا التسجيل في العلوم السياسية، كانت المسألة متاحة حسب المقاطعات الجغرافية في 28 مؤسسة جامعية تضمن التكوين بهذا الفرع، بشرط ألا يقل المعدل العام المحصل عليه في شهادة البكالوريا عن 11 من 20، مثلما هو منصوص عليه في المنشور الوزاري رقم 6، المؤرخ في 24 جويلية، المتمم للمنشور الوزاري رقم 4، المؤرخ في 9 ماي 2018، المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي البكالوريا، برسم السنة الجامعية 2018 /2019، ومن ثمة فإنه لم ولن توجد أي نية لدى القطاع لإلغاء أي فرع من الفروع بما فيها العلوم السياسية، وهنا اسمحوا لي أن أفتح قوسين، هناك منشور سنوزعه على كل المؤسسات وعلى الطلبة وأوليائهم يحدد ما هي الجامعات التي تكون فيها التخصصات، وعدد الجامعات التي كان يفترض أن يسجل فيها طلبة العلوم السياسية، هي 28 مؤسسة عبر الوطن، ولو عدت إلى المنشور فهي موجودة ولم يحدث أي تغيير، تماما مثل السنة الماضية والسنوات السابقة، لقد تبين بعد المعالجة المعلوماتية لبطاقة الرغبات أن عدد الطلبة الملتحقين بهذا الفرع في كثير من الولايات، في 13 ولاية من أصل 28، في هذه المؤسسة الجامعية، وخاصة بعض المؤسسات، لم يصل إلى عتبة الكتلة الفاعلة، نحن عندنا مبدأ على مستوى التعليم العالي أننا لا نفتح فوجا أو فرعا إذا لم يتجاوز 20 طالبا، التي تبرر فتح التكوين على مستوى السنة الأولى، وتقرر تبعا لذلك، تجنبا للهدر وتوخيا للاستعمال العقلاني والرشيد للموارد البشرية والمادية المتاحة، تحويل الطلبة المعنيين نحو مؤسسات جامعية أخرى في نفس التخصص مع التكفل بهم خدماتيا في مجال الإيواء والإطعام والنقل، وإعتبارا إلى أن عدد المسجلين في تخصص العلوم السياسية في تبسة لم يصل إلى 111 وإنما يوجد 19 طالبا فقط، لا أعلم من أين لك هذا الرقم؟ ربما الذين أبدوا الرغبة، لكن الذين قبلوا في نهاية التسجيل في العلوم السياسية في تبسة هو فقط 19 طالبا، وهذا أكبر عدد مقارنة مع الجامعات الأخرى، فهناك جامعات أخرى بها طالب واحد طلب أن يسجل في فرع العلوم السياسية، طالب واحد، بحيث أصبح عدد الأساتذة أكثر من الطلبة، وإعتبارا إلى أن عدد المسجلين في تخصص العلوم السياسية لم يصل إلى عتبة العشرين طالبا في أكثر من مؤسسة جامعية – 13 مؤسسة – مجموعهم وصل إلى 139 طالبا في 13 مؤسسة، بعضها فيه طالب واحد، في أكثر من مؤسسة جامعة وهي جامعة بسكرة، تبسة، الجلفة، المسيلة، أدرار، بشار، سكيكدة، سيدي بلعباس، معسكر، الوادي، قالمة، ورقلة، والمركز الجامعي لغليزان، فقد تم تحويل هؤلاء الطلبة الذين سجلوا في هذه المراكز إلى جامعات أخرى قريبة منهم، تضمن تكوينهم في نفس التخصص، لأن العدد قليل، قلت يوجد طالب واحد، 3 طلبة، 5 طلبة، 7 طلبة، أكبر عدد هو فعلا عندكم، هو 19 طالبا، في هذا الصدد بلغ عدد الطلبة المقبولين للإلتحاق بفرع العلوم السياسية تبسة 19 طالبا فقط، وليس 111 طالبا، كما ورد في سؤالك، لذلك فقد تم تحويلهم، أسوة بنظرائهم في مؤسسات أخرى معنية، نحو جامعة قسنطينة (3)، مع التكفل بهم كليا في إطار نظام الخدمات الجامعية، أما بخصوص هيئة التدريس في فرع العلوم السياسية في هذا الفرع وفي المدن الأخرى ليس فقط بالنسبة – وبالمناسبة هذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالعلوم السياسية، عندنا في البيطرة نفس الأمر، وفي بعض المواد عندنا عزوف من الطلبة للتسجيل في بعض التخصصات – أما بخصوص هيئة التدريس في فرع العلوم السياسية، فسيتم إعادة نشرها من أجل تحسين معدلات التأطير، كمًا ونوعا، في مختلف أطوار التعليم، في الفرع المذكور، والتخصصات المتفرعة عنه أو القريبة منه، علما أن ذلك لا يمنع الأساتذة الباحثين المعنيين، وفرق التكوين ذات الصلة من المبادرة باقتراح مسالك تكوين في الطور الثالث، أو اقتراح إحداث مخابر بحث متخصصة في إطار العدة التنظيمية وبالإجرائية المعمول بها في هذا الشأن

لأنها تستقطب الطلبة من جديد، وقد حدثت هذه الظاهرة في بعض التخصصات، في سنة من السنوات لم يأتنا ولا طلب، جاءتنا 7 طلبات في إحدى المدن، في السنة الموالية جاء 300 طلب، إذا هذا متروك لقضية العرض والطلب التي لا نتحكم فيها، وإنما الآن الطلبة يطلبون التسجيل، خاصة أنه لدينا عدد كبير من هذه المعاهد، الخاصة بالعلوم السياسية، 28 معهدا عبر الوطن، والطلبة عددهم قليل، حيث إنه في 13 معهدا لم يسجل إلا 139 طالبا، هذا بصفة عامة. بالنسبة للأساتذة والتخوف عن مصيرهم سيعاد توزيعهم على مستوى الجامعة، في التخصصات القريبة، مثلا في الحقوق، في الاقتصاد، في العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع السياسي، أو ربما ينتقلون إلى الجامعات القريبة إذا كانت قريبة، هذا بصفة عامة؛ وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مليك خذيري هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس؛ في البداية دعوني أشكر معالي الوزير على هذا الرد، وعلى هذه التوضيحات التي تكون تصب في صالح هذا القطاع، وخاصة الجامعات كجامعة الشيخ العربي التبسي في تبسة، وجامعة باتنة، وجامعة الوادي، وجامعة جيجل، لأن الهدف من طرح هذا السؤال هو تخوف مسؤولي هذه الجامعات من غلق هاته الكليات، هذا هو أصل السؤال، أما بالنسبة للأرقام وعدد الطلبة فإذا تفضلتم، معالي الوزير، وقلتم إن عدد الطلبة المسجلين لم يتجاوز 20، فأنا قد تحصلت على هاته المعلومات من طرف مسيري هذه الجامعة بأرقام تقول أنهم تحصلوا على 111 طالبا مسجلا لديهم، توجهوا إلى قسنطينة نظرا لنقص العدد في بعض الولايات المجاورة، اليوم أصبح أساتذة كلية العلوم السياسية معرضين للبطالة، لأن العلوم السياسية تكوينها دقيق ودقيق جدا، بالطبع يمكن ضمان التغطية في مواد أخرى في العلوم القانونية، لكن العكس صعب، نأمل أن يكون متواصلا، ويكون عمل كلية العلوم السياسية في ولاية تبسة أو في الولايات المجاورة دائما متواصلا، وإن كان هناك عزوف من الطلبة نأمل في العام القادم أن تكون هناك تجديدات تصب في مصلحة هذه الجامعات، وشكرا ووفقكم الله إلى خدمة العباد والبلاد، وبارك الله فيكم، معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس وشكرا للسيد عضو مجلس الأمة، فعلا هذا انشغال، نحن نعالج بموضوعية هذه الظاهرة التي بدأت تظهر في قطاعنا خلال السنوات الأخيرة وليس فقط في العلوم السياسية، نحن بصدد إعادة تشكيل أقطاب جامعية بطريقة طبيعية، قلت قبل يومين أو ثلاث أيام في جلسة الإستماع التي كان لي الشرف بحضورها هنا في مجلس الأمة، تطرقت إلى هذا الموضوع بنوع من الإسهاب، وقلت هناك مشروع سيفرض نفسه علينا، وهو إعادة النظر ليس في الجامعات وإنما في خارطة التكوين، سيكون نوع من التجميع، نوع من انتقال بعض التخصصات من مكان إلى مكان، استحداث تخصصات جديدة، وربما غلق بعض التخصصات التي أصبح فيها تشبع في بعض المجالات واستحادثها أو استبدالها بتخصصات تخدم الطلب الحالي للمحيط الاقتصادي والاجتماعي، أما العدد فأؤكد لك أن الذين سجلوا في تبسة هو فقط 19 طالبا، ويمكن أن تأتي بنفسك وتشاهد الأرضية وحتى أسماء الذين سجلوا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع البيئة والطاقات المتجددة، وسؤال السيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

السيدة الوزيرة، يعتبر ملف النفايات الطبية وطريقة التخلص منها من أخطر التحديات التي تواجه الصحة

العمومية والبيئة أيضا، حيث يبلغ حجم النفايات الطبية في الجزائر حسب المتخصصين أكثر من 30000 طن سنويا، والتي غالبا ما يتم التخلص من جزء كبير منها على مستوى المفرغات العمومية، دون الالتزام بالطرق العلمية في التخلص منها، رغم ما تشكله من خطورة على صحة الأشخاص وتهديد صريح للبيئة نظرا لاحتوائها على مواد كيمياوية سامة، وكمية هائلة من الميكروبات والجراثيم التي تنتشر بسرعة، وتتحلل في الهواء، دون إغفال خطر هذه النفايات على عمال مصالح النظافة نتيجة تعاملهم المباشر مع هذه المواد الخطيرة، بل إن عملية الحرق التقليدي لهذه النفايات الخطيرة على مستوى المفرغات العمومية ينتج عنها تلوث خطير للهواء والمحيط ما يجعل الإنسان معرضا للإصابة بالأمراض والعدوى، والتي تكون قاتلة في أحيان كثيرة.

السيدة الوزيرة، ما هي الخطوات القانونية والعملية التي يمكن لمصالحكم الوزارية وبالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة اتخاذها للحد من خطورة ظاهرة التخلص من النفايات الطبية دون احترام شروط السلامة المتعارف عليها دوليا؟ وكيف يمكن إلزام المؤسسات الصحية التقيد بشروط السلامة القانونية والبيئة في التخلص من النفايات الطبية التي تنتجها؟ وتفضلي، معالي الوزيرة المحترمة، بقبول فائق التقدير والإحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ والكلمة للسيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بلقاسم قارة، أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم بمجال البيئة والتنمية المستدامة، وخاصة إشكالية التخلص من النفايات الطبية، التي تؤثر سلبا على المحيط البيئي وكذلك على صحة المواطن، كما يطيب لي من خلال هذا المنبر أن أوافيكم بالرد على استفساركم حول الإجراءات المتخذة من طرف مصالحنا والخطوات القانونية والعملية بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة للحد من خطورة النفايات الطبية مع احترام شروط السلامة القانونية والبيئية الدولية في التخلص منه.

أيتها السيدات المحترمات، أيها السادة المحترمون، إن تنظيم عملية تسيير نفايات النشاطات الطبية والعلاجية تعد من المهام الأساسية لدائرتنا الوزارية، التي نص عليها القانون 01 –19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وكذلك إزالتها، لاسيما مادته 18، التي تشترط أن تخضع هذه النفايات لتسيير خاص وكيفية تجنب كل تأثير مضر للصحة العمومية والبيئة، وتم اعتمادها، طبعا، ضمن أولويات المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة الخطيرة المعروف «بالبراكتس»، زيادة على ذلك، فإن عملية إزالة نفايات النشاطات العلاجية محسوبة على عاتق المؤسسات المنتجة لهذا النوع من النفايات، إذن، محسوبة على عاتق المؤسسات المنتجة لهذا النوع من النفايات، كما يحظر ردمها في مراكز الردم التقني الخاصة بمعالجة النفايات المنزلية، ولتأطير ومراقبة تسيير وإزالة هذه النفايات تم إعداد نصوص تطبيقية تمثلت فيما يلي:

– المرسوم التنفيذي رقم 03–473، المؤرخ في 9 ديسمبر 2003، الذي يحدد كيفية تسيير نفايات النشاطات العلاجية وخاصة كيفية توضيب وتخزين هذه النفايات، الإشكالية ليست فقط في التخلص منها وإنما كذلك كيفية توضيبها وكيفية تخزينها، لأنه في غالب الأحيان تخزن قبل أن يتم التخلص منها.

– المرسوم التنفيذي رقم 04–409، المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 – سنة بعد هذا – الذي يحدد كيفية نقل النفايات الخاصة الخطيرة من بينها نفايات النشاطات العلاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل خاضعة لدراسة وخاضعة لرخصة من طرف الوزارة.

– المرسوم التنفيذي رقم 05 –315، المؤرخ في 10 سبتمبر 2005، الذي يحدد كيفيات التصريح بالنفايات الخاصة الخطيرة.

– المرسوم التنفيذي رقم 09 –19، المؤرخ في 20 يناير 2009، الذي يتضمن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة، بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة لأن فيه كذلك جانب

استثماري من طرف الخواص في التكفل بهذه النفايات.

أيتها السيدات، أيها السادة، فقد قامت دائرتنا الوزارية بمجهودات معتبرة في هذا المجال، نذكر منها:

1 – تطوير المهن في مجال تسيير نفايات النشاطات العلاجية، حيث تم منح اعتماد صالح لمدة 5 سنوات لجمع هذا النوع من النفايات لخمسين جامع على المستوى الوطني، لأنه لزام أن تكون هناك بعض المعايير ويجب مراعاتها، ليس أي واحد يمكن أن تكون له رخصة الجمع.

2 – ضمان الدعم التقني لوزارة الصحة من أجل تحديد منشآت الرمد (l'Insénération) الموجودة على مستوى المنتجين الأساسيين والدعم التقني لاختيار منشآت معالجة النفايات، ويجب أن نعرف أن مستشفياتنا اليوم تتوفر فيها مرامد ليست صالحة إلى حد ما، ويجب طبعا تغييرها، لذلك فتح المجال أمام المستثمرين في معالجة هذه النفايات.

3 – تقديم خيارين تقنيين من أجل معالجة نفايات النشاطات العلاجية، أولا المعالجة عن طريق الحرارة يعني عن طريق الرمد (l'Insénération)، والتعقيم (La Banalisation)، حيث تم إعطاء التراخيص من طرف مصالحنا إلى 22 مرمد، وتخصيص 4 أجهزة تعقيم هي حاليا في طور الاستغلال، ونؤكد بأنه لا تمنح رخصة إستغلال لهذه المنشآت إلا بعد إنجاز دراسة درجة التأثير على البيئة حسب الحالة، وكذا دراسة الخطر، بالنسبة للمرامد يتم منح رخصة استغلال وزارية مشتركة بين الوزارتين، وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، هذه المرامد مزودة بنظام معالجة الأبخرة، ويتم تحويل الرماد الناجم عن عملية الرمد إلى مركز الردم التقني، بعد التأكد من خلوها من مواد خطيرة تخضع كذلك إلى تحليل بعد نهاية العملية، تم تأسيس رسم التحفيز والتخلص من مخزون نفايات النشاطات العلاجية التي تخلفها المستشفيات والعيادات بنسب مرجعية تقدر بـ 24000 دج للطن لتحفيزهم على التخلص من هذه النفايات، إن لم يتخلصوا منها فهم مجبرون على دفع هذه الرسوم في كل مرة.

4 – تكوين وتحسيس عمال المستشفى حول كيفية فرز وجمع النفايات.

5 – تكوين المكونين من مراقبين وأطباء.

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفات المرتبطة بتسيير نفايات النشاطات العلاجية التي تسجلها مصالح الشرطة الحضارية وحماية البيئة يتم التكفل بها مباشرة من طرف قطاعنا الوزاري ومصالحه اللامركزية، فقد تم توجيه على سبيل المثال وليس الحصر، 5 إنذارات إلى 3 مؤسسات علاجية على مستوى ولاية عين الدفلى، إنذار لمؤسسة علاجية على مستوى ولاية النعامة، 5 إعذارات إلى 5 مؤسسات علاجية على مستوى ولاية سكيكدة، 9 إعذارات إلى 9 مؤسسات علاجية على مستوى ولاية مستغانم، 9 إعذارات إلى 9 مؤسسات علاجية على مستوى العاصمة.

إذن وبالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من طرف قطاعنا والقطاعات ذات الصلة إلا أنه تبقى هناك نقائص وتجاوزات تعود بالدرجة الأولى إلى انعدام الحس البيئي لبعض المسيرين والنشاطين في هذا المجال، لكن مصالحنا تعمل جاهدة من خلال تفعيل المفتشيات الجهوية وتفعيل مكاتب التفتيش على مستوى المديريات الولائية للتبليغ وأخذ الإجراءات اللازمة لردع المخالفين لقوانين السلامة من خطر هذه النفايات.

تقبلوا سيدي خالص عبارات التقدير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود إلى السيد بقاسم قارة، وأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر معالي السيدة الوزيرة على الإجابة التي تفضلت بها والتي سلطت من خلالها الضوء على المجهودات المبذولة من طرف مصالح وزارة البيئة، للتكفل بملف تسيير النفايات الطبية، والذي يعتبر أهم التحديات البيئية والصحية في الجزائر، وليس من باب التعقيب على ما تفضلت به معالي الوزيرة، لأننا متفقون على أهمية هذا الملف وضرورة معالجته، لكنني أشير فقط لبعض الاقتراحات التي يمكن الأخذ بها في مراحل التعامل مع هذا الملف:

– ضرورة استحداث منصب مكلف بتسيير النفايات الطبية على مستوى كل مؤسسة استشفائية، مع الحرص على تسطير برنامج تكوين موجه إلى العمال المكلفين بجمع وفرز وإتلاف النفايات الطبية.

– الانتباه إلى خطر النفايات الطبية السائلة وأهمية التعامل معها بنفس التعامل مع النفايات الطبية الصلبة،

نظرا لخطورتها العالية على المحيط والمياه.

– عدم الاكتفاء بتفعيل القوانين الردعية لأنه يجب قبل ذلك توفير الوسائل المادية لمعالجة وفرز وإتلاف النفايات الطبية على مستوى كل المؤسسات الاستشفائية الخاصة والعامة.

– وأخيرا، التنسيق والمتابعة الدائمة من طرف مصالح وزارة البيئة والصحة والداخلية، لأن هذا الملف يعتبر متعدد ويحتاج لمعالجة جماعية.

شكرا، معالي الوزيرة، مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ السيدة الوزيرة أخذت علما بمضمون المقترحات وليس لديها ما تضيف؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزيرة البيئة السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزيرة، إن التعديل الدستوري الأخير الذي قام به رئيس الجمهورية يولي أهمية بالغة للمحافظة على البيئة، في إطار التنمية المستدامة كون الدستور ينص صراحة على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على المحافظة عليها، غير أنه لا يزال المواطنون وكذا مربو الإبل والمواشي في المناطق البترولية يشتكون من المؤسسات البترولية، كونها بعد استكمال التنقيب أو الإستغلال يتركون بقايا الأوحال والنفايات وأحواضا وبركا ناجمة عن التسريبات النفطية، مما يجعل المواطنين والإبل والحيوانات ضحايا هذه البقايا.

السؤال المطروح: ما هي الإجراءات التي إتخذتها دائرتكم الوزارية في هذا الشأن؟ وما هو الدور والإجراءات الردعية المتخذة من أجل الكف عن هذه التجاوزات المضرة بالبيئة والمواطن والمياه؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السلام عليكم.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عباس بوعمامة، أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم بهذا الموضوع والخاص بالثروة الحيوانية التي هي جزء مهم جدا في المحافظة على البيئة. للتذكير، سيدي العضو المحترم، بأن جميع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة، تنص على حماية المواطن وجميع الكائنات الحية، النباتية منها والحيوانية، من التأثيرات والأخطار المختلفة، والتي يمكنها أن تهدد النظام البيئي والوسط الذي نعيش فيه، ومن خلال سؤالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف دائرتنا الوزارية جراء نفوق المواشي وخاصة الإبل في الأحواض النفطية في مناطق الإستكشاف واستغلال الثروة النفطية، أقول، أيتها السيدات أيها السادة الأفاضل، إن عمليات التنقيب عن البترول في المناطق الصحراوية حتما ينتج عنها مخلفات بترولية على شكل أوحال هذه معروفة، لذلك، فإن المشرع وضع جملة من الإجراءات بخصوص هذا النوع من المشاريع، تخضع لأحكام القوانين التالية:

1 – القانون رقم 13 –01، المؤرخ في 20 فبراير 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم 05 –07، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات التي تلزم كل شخص قبل القيام بأي نشاط أن يعد دراسة التأثير على البيئة ومخطط التسيير البيئي المتضمن وصفا للتدابير الوقائية، وتسيير المخاطر البيئية المرتبطة بالنشاطات المذكورة في القانون سالف الذكر، ويعرضها على سلطة ضبط المحروقات المكلفة بمتابعتها وتنسيقها.

– كما تخضع هذه النشاطات لأحكام القانون رقم 03 – 10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لاسيما الفصل الرابع منه الخاص بنظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية والتي تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير على البيئة للأشغال التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

– المرسوم التنفيذي كذلك رقم 06 –198، المؤرخ في 31 مايو 2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن مثل هذه المشاريع تصنف ضمن المنشآت ذات الترخيص الوزاري المشترك (الطاقة والبيئة) الذي يستوجب إنجاز نوعين من الدراسات البيئية، دراسة التأثير على البيئة ودراسة الأخطار

(Les études d'Impacte sur l'Environnement et les études de danger)

وللعلم فإن دراسة التأثير على البيئة يجب أن تشمل جميع التدابير اللازمة للتقليص من التأثيرات السلبية على البيئة التي يمكن أن تنجم عن استغلال هذه المنشأة.

يخضع تسيير هذه المخلفات البترولية لأحكام القانون رقم 01 –19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، وهو القانون العام لتسيير النفايات، القانون المؤطر الذي تكلمنا عنه، لاسيما المواد: 6، 7، 8، 15، 16، 19، 20، 22 و23، من هذا القانون، ولهذا الغرض فإنه يمنع منعا باتا نقل هذه النفايات إلى أماكن غير مرخص لها في المجال، طبقا لأحكام المادة 20 التي تنص على ما يأتي: «أنه يمنع إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة والخطيرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها» وعليه، فإن الشركات الناشطة في هذا المجال تتحمل المسؤولية كاملة في التسيير العقلاني لهاته النفايات، وتكون تكاليف معالجتها على عاتقها طبقا لأحكام المادة 16، التي تنص على التالي: «يجب على منتج النفايات الخاصة والحائزين لها، العمل على ضمان أن تسير نفاياتهم على حسابهم الخاص» حاليا تجمع النفايات والأوحال الناجمة عن عمليات البحث والاستكشاف واستغلال المحروقات في أحواض مهيأة حسب المعايير التقنية المعمول بها تستعمل فيها أغشية غير نفاذة لمنع تسرب النفايات إلى المياه الجوفية، حيث تعتبر هذه الأخيرة عملية تخزين مؤقتة لهذه النفايات إلى حين ايجاد الحلول الملائمة لمعالجتها، وقد قامت بعض الشركات كسوناطراك بالقيام بعمليات التثبيت والتصلب

(La Solidification et la Stabilisation)

في بعض المواقع لتحويلها إلى نفايات هامدة، غير أن هذه العملية تعتبر حلا مؤقتا للتقليل من آثار النفايات على البيئة، وأن الناتج عن هذه العملية يعتبر أيضا نفايات خاصة خطيرة، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 –104، المؤرخ في 28 فبراير 2006، حيث تصنف تحت الرمزين (1 –3 –19) و(3 –3 –19)، تخضع إزالتها لنفس الأحكام المطبقة على النفايات الخاصة الخطيرة، إضافة إلى ذلك فإن مصالحنا تعمل على:

أولا: التنسيق مع شركة سوناطراك، كانت لي زيارة إلى الجنوب، وكنا تحدثنا مطولا عن هذا المشكل، لأن السؤال كان قد طرح منذ شهور، إذن، كنا قد ركزنا على هذا المشكل من أجل تسييج هذه الأحواض، هذا ما اتفق مع شركة سوناطراك ومراقبتها كإجراء استعجالي يحول دون ولوج الإبل إليها؛ إذن، نحن نعمل على الحفاظ على هذا المكان والحفاظ على ثروة الإبل.

ثانيا: التأكيد على الشركات المكلفة بعمليات المعالجة بمباشرة أشغالها، وفقا للإتفاقيات المبرمة بالتوازي مع عملية الإستكشاف والتنقيب.

ثالثا: المراقبة الدائمة من طرف مصالحنا على المستوى المحلي، بالتنسيق مع الأطراف ذات الصلة، الطاقة، الحماية المدنية، الصناعة والمناجم، السلطات الأمنية؛ بالنسبة لولاية إليزي تم معالجة أكثر من نصف عدد الأحواض، والمقدرة بـ450 حوضا، وهي مسيجة كليا، كما تم إعداد التقارير والمتابعة الدورية وتبليغها إلى سلطة ضبط المحروقات، وتم إبرام اتفاقيات مع مؤسسات المعالجة خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2019. ولاية أدرار، تم تسييج 32 حوضا وإبرام اتفاقيات مع شركات المعالجة. ولاية الواد، تم معالجة 6 أحواض وبرمجة 2 للمعالجة لسنة 2018، و4 أحواض في طور الإنجاز، ضف إلى ذلك فإن مصالحنا قد تلقت طلبات من طرف شركات متخصصة للحصول على رخصة استغلال منشآت معالجة النفايات الناجمة عن عمليات البحث والاستكشاف واستغلال المحروقات وهي قيد الدراسة، وتم منح اعتماد جمع هذا النوع من النفايات لمؤسسات متخصصة في مجال تسيير النفايات الخاصة والخاصة

الخطيرة، لغرض معالجتها في منشآت مرخص بها في المجال داخل الوطن، أو تصديرها نحو الخارج لمعالجتها – وقد تمت المصادقة على القانون المتمم والمعدل للمرسوم من طرف مجلس الحكومة المتعلق بتصدير النفايات الخاصة والخطيرة وهو قيد النشر في هذه الأيام أو تصديرها نحو الخارج للمعالجة في منشأة مرخص بها، وذلك في إطار اتفاقية «بال» المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، على أن تكون تكاليف الإزالة على عاتق المنتج أو الحائز على هذه النفايات، كما برمجت مصالحنا زيارات معاينة ميدانية بالتنسيق مع مصالح وزارة الطاقة ومصالح سلطة ضبط المحروقات إلى مواقع تواجد أحواض المخلفات الناجمة عن عملية البحث والاستكشاف واستغلال المحروقات المتواجدة على المستوى الوطني، والتي أدرجت مسبقا في مقترح برنامج عمل الوزارة المقدم للحكومة من أجل الوقوف على الوضعية البيئية لهذه الأحواض وكذا وضع مخطط عمل استعجالي للتسيير المدمج لهذه النفايات.

أتمنى أنني قد وفيت بالرد على هذا السؤال، وشكرا لكم، كل التقدير والاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد عباس بوعمامة؟

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس؛ والله يا سيدي الرئيس، أستسمحك في الخروج عن الموضوع قليلا، ثم العودة، ليس بالكثير، والله، السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، نتمنى أن تحين أرقامك التي تمدنا بها في كل مرة لأنها أرقام مغلوطة! بالنسبة لمعالي وزيرة البيئة – والله ردك بكل صراحة – أنك أعطيتني مواد وقوانين، وأنت تعرفين أن المشكل عندنا ليس مشكل قوانين، فأنت تعرفين الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية لقضية البيئة، لأن فيه عدة شكاوى، وعدة مشاكل، وتم إنشاء وزارة لهذا الغرض، لأن القوانين موجودة ولكن المشكل الكبير هو تطبيق هذه القوانين، ولكن لن نبقى في كل مرة... أنت أيضا أعطيتنا بعض الأرقام في ولاية إليزي، مثلا 450 حوضا، هذه لو أنها مبرمجة، لأننا نعرف الشركة المختصة... هناك لحل هذا المشكل، اتفاقية مع سوناطراك، ولكن شركة واحدة لا تكفي، في منطقة مثل منطقة إليزي، وأنت تعرفين أن هذه المنطقة بترولية، ولكن لا يجب أن ننسى أن هذه المناطق بترولية وسياحية، ورعوية! ولماذا عند ذهابنا إلى مؤسسات سوناطراك إلى بئر من الآبار في المناطق التي توجد فيها هذه المؤسسة نجد عونا من أعوان الجمارك متواجدا بها؟ لماذا لا نجد مفتشا من مفتشي البيئة هناك؟ هذا المشكل قد طرحناه في كل مرة، معالي الوزيرة، وفي كل مرة تردون برد!؟ وبكل صراحة في الميدان لم نر أي شيء، نحن نعاني ونتواجد في عين المكان، فكما تعرفين عندما يتعلق الأمر بالإبل والحيوانات المتواجدة بهذه المناطق لا نتنازل ولن نتخلى عنها، هذا ما يدفعنا للقول إنه يجب إعادة استراتيجيتكم، ففي كل منطقة أو في كل بئر من الآبار، توجد فيه مؤسسة لابد من تنصيب عون من مفتشية البيئة، فأنتم لا تستطيعون المراقبة، لأنكم لا تملكون حتى الإمكانيات في الولايات على مستوى مديرياتكم، لا تملكون الإمكانيات المادية والبشرية، لا تملكون بكل صراحة... هذا ما يستدعي القول إن هذه المشاكل نعاني منها نحن المتواجدون في الميدان، ونتكلم عن أمور تعرفينها معالي الوزيرة، لأن إختصاصك مجال البيئة، ونحن نثمن الإنجازات التي تقومين بها ورأينا أنك وصلت حتى تحت البحر، من أجل القضاء على النفايات، وهذا مجهود نثمنه ونفتخر به، ولكن في المناطق البترولية هناك مشاكل كبيرة نعاني منها، نحن والمربون، وليس الإبل فقط، بل هناك الغزلان والحيوانات التي ستنقرض من جراء هذا المشكل، ومؤسسة سوناطراك مؤسستنا وليس هناك إشكال! لكن هناك مؤسسات أجنبية التي عملت ثم رحلت، هذا ما يجعلنا نقول يجب إعادة استراتيجيتكم، رئيس الجمهورية وضع الدستور فاحترموه، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ طبعا قضايا خارج الموضوع تبقى خارج الموضوع والكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا سيدي العضو؛ أقول لك فقط نحن أحرص على الثروة الحيوانية، لأن زوالها يعني زوال الإنسان، وهي تركيبة مهمة في النظام البيئي أصلا. إليزي، إن شاء الله، ستكون لنا زيارة،

وستكون معنا أنت كذلك؛ بالنسبة لإليزي، تكلمنا عن إزالة أكثر من نصف الأحواض، يعني تبقى أحواض، وما دام هناك أحواض لم يتم التكفل بها تبقى المشكلة قائمة؛ فقط أقول إنك تكلمت عن الإمكانيات، يوجد تفتيش، وكنا قد أرسلنا فرقة تفتيش وعندنا كل التفاصيل، وإلا ما كنت أتيتك بالمعلومات!؟ إذن، بالنسبة للتفتيش فهو موجود، قلة الإمكانيات لا علاقة لها، لأن البيئة قطاع أفقي، نحن نعمل بالتنسيق مع العديد من القطاعات التي هي معنية بالموضوع؛ بالنسبة للقوانين هي مهمة جدا، لأن وجود القوانين هذه، وهذا دورنا في إنتاج القوانين للحرص على تطبيقها على كل المنشآت المصنفة على كل المستثمرين، ربما سمعت بأنه عندما يكون هناك قانون يطبق على منشأة هي مكلفة بالتخلص وإزالة هذه النفايات على حسابها، هذا ما يضعها أمام مسؤوليتها، طبعا، في التكفل بالمشكل، هذه الخروقات في بعض الأحيان لما تكون النصوص غير معدلة في وقتها وإلى غير ذلك تخلق فجوات ممكن من خلالها أن تخلق مشاكل مثل هذه وتأخذ وقتا، لأن المشكل في قطاع البيئة يأخذ وقتا ليصبح مشكلا ويأخذ وقتا أطول لإزالة هذا المشكل، إذن، نحن الآن حريصون جدا على هذا الجانب خاصة الجنوب، وبالمناسبة فإن موضوع الصالون الدولي الثاني للبيئة والطاقات المتجددة سيكون في فيفري تحت عنوان الطاقات المتجددة خارج الشبكة لأجل تطوير وترقية الجنوب، وكلنا في اتجاه الجنوب بالنسبة لثروة الإبل، نولي لها اهتماما كبيرا على مستوى الحكومة وعلى مستوى قطاعات أخرى مثل قطاع الفلاحة إلى غير ذلك، وأعطاها كل الأولوية، والدستور ينص على هذا، وهو الغطاء الأول الذي نحترمه، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ بودي فقط القول بأنه من حق كل عضو أن يطرح سؤالا، إذا كان في نفس الموضوع، وتتبين إشكالات لا تخص الوزير المعني، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، موجود معنا ويبلغها للقطاع المعني ليتم التكفل بها، هذه ملاحظة عامة، كان بودي قولها مع إعطاء الحق، كامل الحق، لعضو المجلس، لكي يطرح كافة الانشغالات ولكن في إطار موضوع السؤال؛ وبذلك نكون، بسؤال السيد بوعمامة ورد السيدة الوزيرة، قد مكّنا كافة أعضاء المجلس الذين تقدموا بأسئلتهم، أقول قد مكناهم من أخذ الكلمة وسمعنا ردود مسؤولي القطاعات المعنية، شكرا لكم جميعا، حكومة وأعضاء، وإلى اللقاء إن شاء الله؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 8 صفر 1440
الموافق 18 أكتوبر 2018

الرئاسة: السيدة سعدية نوارة جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة التاسعة والخمسين صباحا

السيدة رئيسة الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بداية، أرحب بالسادة أعضاء الحكومة، ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء، وبأسرة الصحافة والإعلام.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة.طبعا، ثم نستمع إلى أجوبة السادة أعضاء الحكومة.

إذن، عملا بأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16-12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمواد من 93 إلى 97 و 114 ومن 116 إلى 123 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة المبرمجة.

بداية، السؤال الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، من طرف السيد بوجمعة زفّان، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفّان: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛

بعد بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين؛

السيدة نائب رئيس المجلس الموقر،

أصحاب المعالي، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

رجال الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بهذا السؤال:

لقد أعطت الدولة عناية وأهمية كبيرة، في مخطط عملها الذي يعتمد على برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لترقية وتطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية والهضاب العليا بصورة خاصة، نظرا لما تتوفر عليه هذه المناطق من أراضي خصبة ومياه جوفية ومناخ مناسب ومحيط اجتماعي ملائم، حيث أثبتت الأعمال والنشاطات والجهود المبذولة في هذا المجال، من قبل بعض المستثمرين في قطاع الفلاحة بولايتنا، سواء منهم المحليين أو غير المحليين، تحقيق نتائج جد معتبرة، من جراء استعمال الطرق والآلات الحديثة، وهو ما شجع العديد من قاصدي الاستثمار في الأراضي

الصحراوية، حيثما توفرت التسهيلات والمساعدات الممكنة والضرورية من طرف الإدارة المكلفة بهذا القطاع، على مستوى الولاية.

سيدي الوزير، إن الصعوبة في ولايتنا تكمن في علاقة تعامل الإدارة المعنية مع قاصدي الاستثمار، مما يدفع بعضهم إلى طلب الوساطة والتدخل من عدة جهات، حتى نجد أنفسنا في بعض الحالات مرغمين على ذلك، بالرغم من تأكيد السيد الوالي والجماعات المحلية (المجلس الشعبي الولائي، الدوائر ومجالس البلدية)، على ضرورة فتح الأبواب وتقديم التسهيلات والمساعدات الممكنة للمستثمرين. وعليه، نتوجه بهذا السؤال:

– لماذا لا يتم اتخاذ إجراءات إدارية وعملية واضحة، تلزم المسؤولين في إدارة الفلاحة على مستوى الولاية بضرورة تقديم كل التسهيلات والمساعدات الممكنة، في إطار القانون من شأنها أن تجنبهم اللجوء إلى الوساطة والتدخلات لإقامة مشاريعهم؟ وشكرا.

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل بوجمعة زفان؛ والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: شكرا لك سيدتي؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

زملائي في الحكومة، السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

يسعدني أن أكون معكم في هذه الجلسة، وفي البداية، أود أن أشكر السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالإجراءات الإدارية والعملية الواجب اتخاذها، لتقديم كل التسهيلات والمساعدات للمستثمرين، على مستوى إدارة المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

وللإجابة عن انشغالكم، سيدي، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات الآتية:

لقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عدة برامج تنموية، مكنت القطاع من تحقيق نتائج جد مشجعة، وذلك تنفيذا للسياسة التنموية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، التي تهدف إلى إرساء أسس فلاحية عصرية، تتسم بالنجاعة والتنافسية، تؤهلنا لبلوغ أمننا الغذائي، كما عرف العقار الفلاحي في بلادنا عدة تطورات، حيث اتخذت السلطات العمومية عدة تدابير تنظيمية لتأطيره وتسهيله، لتأمين مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا أصحاب الأراضي الفلاحية الخاصة، مهما كانت الطبيعة القانونية للعقار الذي يحوزون عليه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأراضي التابعة للدولة، تخضع في تسييرها إلى نظام الامتياز، الذي يكفل للمستفيد كل الحقوق الضامنة لاستثماراته، بدءا بمدة الامتياز التي حددت بـ **40** سنة قابلة للتجديد، بمجرد طلب المعني أو الورثة، وصولا إلى قابلية الحق في الرهن مما يتيح للمعني الاستفادة من مختلف إجراءات الدعم والقروض البنكية الضرورية.

أما بالنسبة لانشغالكم المطروح والمتعلق بالإجراءات الإدارية الواجب اتخاذها لتقديم كل التسهيلات والمساعدات للمستثمرين على مستوى إدارة المصالح الفلاحية لولاية أدرار؛ فإن المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه سياستنا وطريقة عملنا هو تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على العقار الفلاحي الموجه للاستثمار، وذلك عن طريق تقديم كل التسهيلات والمساعدات الممكنة والسهر على التطبيق الصارم للقوانين، لاسيما المنشور الوزاري المشترك الأخير، المؤرخ في **14** ديسمبر **2017**، الذي يحدد شروط الاستفادة من عقار فلاحي تابع للأملاك الخاصة للدولة، والمخصص للاستثمار، في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فيما يتعلق بإيداع الملفات وانتقاء المترشحين، وفي هذا الخصوص لابد من التنويه بأهمية الإجراءات التي وردت في هذا المنشور والمتمثلة في:

1 – إنشاء شباك واحد على مستوى إدارة المصالح الفلاحية للولاية.

2 – منح اللجنة الولائية هذه السلطة على اتخاذ القرار، حسب الإمكانات العقارية والنظرة الاقتصادية للولاية، لاسيما فيما يتعلق بوجهة المحيطات وتخصيصها حصريا، أو في أغلبها للاستثمار المكثف.

3 – تخصيص الامتياز لفئتين من المشاريع (الفلاحية المصغرة والاستثمارية الفلاحية الكبرى الأخرى).

4 – إعتماد مقررات التأهيل للاستفادة، وهذا شيء جديد أتى به المنشور الوزاري، السابق الذكر.

5 – إنشاء لجنة المتابعة على مستوى الولاية.

6 – تمكين إدارة أملاك الدولة من اللجوء إلى الفسخ الإداري عن الامتياز.

فيما يتعلق بولاية أدرار بالذات، فقد قامت مديرية المصالح الفلاحية، على مستوى هذه الولاية، بالإجراءات التالية:

1 – بالنسبة لحاملي مشاريع استثمار الإنتاج الزراعي المكثف، الذين استقبلوا من طرف السيد والي الولاية واستفادوا من موافقته المبدئية، يتم تقديم المعلومات الخاصة بالمؤهلات الفلاحية للولاية له، والإجابة على تساؤلاتهم، مع تنظيم زيارات ميدانية للاطلاع أكثر على واقع الفلاحة والاستثمار بالمنطقة.

2 – بالنسبة للمستثمرين الذين يتقدمون باستثمارات حول ملفاتهم المودعة لدى إدارة المصالح الفلاحية، فقد تم إنشاء خلية مكلفة بالاستقبال اليومي للمستثمرين أصحاب الطلبات، وبتقديم التوضيحات لهم حول مسار الملف والإجراءات المتخذة وتمكينهم من متابعة ملفاتهم.

3 – أما بالنسبة للملفات المودعة لدى مديرية المصالح الفلاحية من طرف الولاية، في الفترة ما بين جويلية 2017 إلى يومنا هذا، فقد بلغ تعدادها 597 ملفا، منها 312 ملفا بالنسبة للمستثمرات التي تفوق مساحتها 500 هكتار، و285 ملفا بالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 500 هكتار؛ كما قامت اللجنة الولائية خلال سنة 2017 بدراسة 467 ملفا على مستوى المديرية، متعلقة بمساحة تقدر بـ 328550 هكتارا، وقد تم قبول 119 ملفا تخص 169700 هكتار.

4 – أما بالنسبة لوضعية الملفات العالقة، فقد قامت مديرية المصالح الفلاحية للولاية بتسوية 77 حالة، منها 63 حالة تم تثبيت أصحابها بعد الإنشاء الإداري للمحيط، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المنشور الوزاري المشترك، السالف الذكر.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، وأطمئن السيد عضو مجلس الأمة، وأقول لك إن الوضع أتابعه شخصيا على مستوى إدارة المصالح الفلاحية لولاية أدرار؛ شكرا لكم شكرا لك سيدتي رئيسة الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد بوجمعة زفان، إذا كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد بوجمعة زفان: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛ الشكر موصول إلى معالي وزير الفلاحة، على التوضيحات التي قدمها بخصوص السؤال المقدم. إسمحوا لي، معالي الوزير، أن أؤكد أنه بعيدا عن التدخل في الشؤون المتعلقة بأساليب التسيير في إدارة الفلاحة على مستوى الولاية، وفي طرق المعاملة والتعامل مع المتعاملين، خاصة الراغبين في الاستثمار في الفلاحة. وسؤالي يأتي بقصد ضمان ترقية فعلية للاستثمار في هذا القطاع بولايتنا، الذي يحتاج إلى تظافر الجهود والتكامل، من أجل القيام بالمراقبة والمراجعة العميقة، والصارمة للسلوكات والطرق التي يتعامل بها المسيرون في القطاع، والتي تؤدي إلى عزوف الكثير من الشباب، في الوقت الذي نلمس فيه تقديم التسهيلات والمساعدات، كما أشرتم، معالي الوزير، من طرف السيد والي الولاية والجماعات المحلية، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل بوجمعة زفان؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان يريد ذلك، لا.. شكرا.

إذن نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد غازي جابري، ليطرح سؤاله على السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛ تفضل.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة رئيسة الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي على السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعد الثروة الحيوانية العمود الفقري لاقتصاد الدولة وسكان الجنوب خاصة، يعتمدون في نشاطهم على تربية المواشي والإبل وهي مصدر رزقهم الأول، مما جعل مربي المواشي والإبل في حرج تحت رحمة الجفاف، لأنهم يواجهون خطر الجوع والعطش لثرواتهم الحيوانية، علما أن الجنوب يمتاز بمناخ جاف وقلة الأمطار.

– هل قامت وزارتكم بوضع خطة استراتيجية لحماية هذه الثروة الحيوانية من الانقراض؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير؛ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل غازي جابري؛ ونستمع الآن لجواب السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي،

أشكر السيد غازي جابري، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالاستراتيجية التي وضعها قطاع الفلاحة لحماية الثروة الحيوانية من الانقراض، لاسيما على مستوى الولايات الجنوبية وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

بحيث إنه، تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يهدف إلى جعل الأمن الغذائي من بين أهم مرتكزات السيادة الوطنية.

سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عدة برامج لتطوير الفلاحة في مختلف شعبها، لاسيما تطوير وعصرنة تربية المواشي وحماية الثروة الحيوانية؛ وقد عرفت الشُعب الحيوانية تطورا ملحوظا في الإنتاج على المستوى الوطني، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 28 مليون رأس، منها 17 مليون رأس من النعاج، كما بلغ عدد رؤوس الإبل 434000 رأس، منها أكثر من 250000 ناقة، ونحن نتكلم اليوم عن المواشي والإبل، أما الأبقار، فعددها حوالي 2 مليون رأس.

فيما يخص ولاية بشار، فهي ولاية تعرف تطورا متزايدا في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، حيث تقدر مساحتها الإجمالية الفلاحية 1.427000 هكتار، فيما يبلغ عدد الفلاحين 21626، وتصل نسبة النمو إلى 8.12٪، فيما تفوق قيمة الإنتاج الفلاحي، أو فاقت نهاية 2017، 14 مليار دينار جزائري؛ يعني في ولاية بشار تنتج ما قيمته 14 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة للشعب الحيوانية في ولاية بشار، فيقدر عدد رؤوس الأغنام بحوالي 258775 رأسا، منها 196791 رأسا من النعاج، ويقدر عدد رؤوس المعز بـ 76726 رأسا، منها 56255 عنزة. من جهة أخرى، يصل عدد رؤوس الإبل إلى 29220 رأسا في ولاية بشار، منها 24899 ناقة، وتساهم هذه الثروة في إنتاج أكثر من 47000 قنطار من اللحوم الحمراء في ولاية بشار.

في مجال تربية المواشي وحمايتها، وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامجا للاستثمار يتضمن عدة أعمال، نذكر أهمها:

فيما يخص الإجابة بصفة خاصة على السؤال:

– تنمية الإنتاج وتحسين الإنتاجية فيما يتعلق بالتربية الحيوانية، من خلال اقتناء القطعان وعتاد وتجهيزات التربية.

– حماية وتطوير الثروة الجينية، من خلال دعم المحافظة على السلالات الوطنية الصحراوية.

– تثمين منتجات الإبل بإنشاء وحدات صغيرة للخدمات.

– إنشاء ملبنات حليب النوق.

– منح علاوات للإنتاج والجمع والدمج لحليب الناقة وتنظيم تظاهرات، كمسابقة الإبل، بهدف تثمين تربية الإبل ومنتجاته والمرافقة التقنية الدائمة للمربين من طرف المعاهد التقنية.

علاوة على برامج التنمية، تمنح الدولة للمربين، مادة الشعير المدعم، وقد تم توزيعه، على المستوى الوطني إلى غاية اليوم خلال سنة 2018، ما يفوق أو ما يقارب 3 ملايين قنطار من الشعير، منها 67220 قنطارا لفائدة مربي الأغنام والإبل، الناشطين بولاية بشار وتندوف عبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية بشار.

كما خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، برنامجا لتنمية المراعي الصحراوية والمحافظة عليها

عن طريق إنجاز آبار رعوية وتهيئة المسالك الفلاحية، وتهيئة المراعي النموذجية لتربية الإبل.

وفي مجال الحماية الصحية للمواشي، وضعت الوزارة كذلك برنامجا للحماية الصحية للأغنام والإبل، يتمثل في المكافحة الوقائية ضد بعض الأمراض التي لها انعكاسات ضارة على صحة الثروة الحيوانية، ويتم خلال تنفيذ هذه البرامج سنويا، تزويد المصالح الولائية المعنية بحصص من الأدوية توزع بالمجان لفائدة المربين. تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص غلاف مالي لهذه السنة 2018، يقدر بـ 880 مليونا للتكفل المالي بمصاريف اقتناء الأدوية من مضادات حيوية وطفيلية بالكميات الضرورية والكافية لعلاج رؤوس الإبل، وقد مس هذا البرنامج ولاية بشار بالإضافة إلى ولايات أخرى صحراوية منها تندوف وتمنراست.

من جهة أخرى، يتم الشروع حاليا في حملة التلقيح السنوي ضد الجدري لدى الأغنام، والكلب، والحمى القلاعية لدى البقر، عبر كل التراب الوطني، في إطار التفويض الصحي للبياطرة الممارسين مجانا عند المربين، بينما تتكفل الدولة بشراء مختلف اللقاحات المخصصة لتلك العملية وتسديد أتعاب البياطرة، الممارسين، الخواص، المسخرين، من خلال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، أما على مستوى ولاية بشار، فقد قامت المصالح الفلاحية للولاية، بالتنسيق مع جمعيات مربي الإبل، بعلاج حوالي 16896 رأسا من الإبل خلال سنة 2017، فيما تم علاج حوالي 6400 رأس خلال سنة 2018 إلى غاية اليوم والعملية لا تزال جارية.

ومن جهة أخرى، ولحماية الثروة الحيوانية، لاسيما في المناطق الجنوبية، فإن وزارة الفلاحة تواصل عملها حاليا مع مختلف الفاعلين من مربين ومتعاملين، قصد إنشاء مجلس مهني مشترك للإبل، سيكون من مهامه حماية وتطوير هذه الشعبة.

أتمنى أنني قد أجبت على انشغالكم؛ شكرا لكم، سيداتي، سادتي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا لكم السيد الوزير؛ استمعنا لإجابة السيد الوزير عن سؤال الزميل، غازي جابري، فهل لديكم تعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد غازي جابري: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة، الشكر موصول للسيد معالي الوزير.

معالي الوزير، لا ينكر إلا جاحد المجهودات التي تقوم بها دائرتكم الوزارية، إلا أن من خلال زيارتكم لولاية بشار، وقد كلفتم لجنة وزارية متعددة الأطراف، بعد زيارتكم من 15 يوما، وبقيت هذه اللجنة 3 أيام، عاينت فيها، وسمعت لانشغالات الجمعيات، إلا أن تقريرها أصبح في طي النسيان ولم يتغير أي شيء. أما فيما يخص مادة العلف، ولاية بشار ترى تذبذبا في التوزيع، وهذا ناتج عن تلاعبات وتواطؤ من المديرية الجهوية لولاية وهران، حيث ضبط في مرة واحدة فقط بعد التحريات، 100 طن من مادة الشعير من حصة الولاية، وجهت إلى ولايات أخرى، بإيعاز من جهات نافذة، ناهيك عن الزيادة في الأسعار، إن الدولة قامت بتدعيم هذه المادة بـ 155، وأصبح المربّي يشتريها بـ 175 دينار، والجمعيات قدمت فواتير لهذه اللجنة.

معالي الوزير، يطلب منكم موالو بشار فصل الولاية عن المديرية الجهوية، فيما يخص التموين بالمواد العلفية.

فيما يخص المخبر الذي صرفت عليه الدولة أموالا كثيرة، وأنتم مشكورون، سيدي الوزير، على الحصة التي قدمتموها بالنسبة للأدوية، إذن استفادت الولاية من هذا المخبر، ولكن لم يستفد منه الموّالون!

فيما يخص التحاليل البيطرية لتشخيص الأمراض، لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الخطيرة، وهم يتنقلون إلى ولايات الشمال لإجراء هذه التحاليل؛ أما فيما يخص تنظيم الرعي – معالي الوزير– للحفاظ على بذور الغطاء النباتي، نطلب منكم التدخل مع محافظة الغابات لتنظيم المناطق الرعوية، وإننا نرى معالي الوزير، توافد كثير من الأغنام، أكثر من 50000 موجودة في هذه المناطق من ولايات مجاورة حتى أصبح هذا الغطاء النباتي يندثر، وأصبح التصحر في هذه المنطقة، لهذا يجب أن نحافظ على هذه المناطق الرعوية بجعل تنظيم خاص لهذه المناطق.

أيضا، يطلبون منكم، سيدي الوزير، حفر آبار ارتوازية، مجهزة وذلك للتخفيف من معاناة الموّالين...

السيدة رئيسة الجلسة: إنتهى الوقت زميلي.. تفضل.

السيد غازي جابري: .. لأنهم يعانون وخاصة في فصل الصيف.

شكرا معالي الوزير، بارك الله فيكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل غازي جابري؛ السؤال موجه للسيد الوزير، فهل لديك تعقيب على رد الزميل؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدتي، مرة أخرى، أشكر السيد عضو مجلس الأمة على طرحه لهذه الانشغالات، وهو ما يدل على الاهتمام الذي يوليه لما يجري في ولايته، لاسيما في عالم الفلاحة.

فيما يخص النقطة الأولى، التي تطرق إليها الأخ، وهي قضية اللجنة، حقيقة أفدتها مباشرة، بعد زيارتي لولاية بشار التي مكثت فيها ثلاثة أيام وخلصت إلى الكثير من النقاط، نحن إلى غاية اليوم نعمل على تجسيدها في عين المكان، ربما لا داعي لسردها كلها، ولكن بما فيها الأمور المتعلقة بتربية المواشي والإبل، وكذلك الأمور المتعلقة بالمخبر والسقي.

فيما يخص تحويل الأعلاف، حقيقة، إن هذا إشكال، ما دام التموين يأتي من وهران إلى بشار، ثم من بشار إلى تندوف، لأنه حتى في تندوف هناك إشكال، لأن التموين من بشار، أينما كانت الندرة تكون هناك مضاربة وهذا شيء منطقي، نحن نعمل على أن يتم تموين وتقريب الأعلاف من المربين، كل يوم نفتح وحدة على مستوى الولايات أو على مستوى الولايات المحددة، تقريبا كلما وصلنا إلى ولاية إلا فتحنا وحدات التموين بالتغذية للمربين.

فيما يخص المخبر هي حقيقة ما تفضلتم به، الأخ، لأنه في البداية لم يكن يشتغل، كان لدينا ثلاثة مخابر، في الوادي، وبشار، وباتنة، نحن نعمل على جعلها فعالة في الميدان وفي متناول الفلاحين وفي متناول مربي الماشية.

فيما يخص الغطاء النباتي، نعمل كذلك على ترقيته والعمل على الحفاظ عليه؛ كل الاستثمارات التي تمت في الهضاب العليا وفي مناطق مثل بشار وتندوف... إلخ، إلا وأتت لتحمي وتنمي الغطاء النباتي وتحافظ عليه؛ يعني أود أن ألخص شعوري، هناك تكفل بكل هذه الانشغالات، خاصة تلك المتعلقة بتربية الإبل، حقيقة، إن تربية الإبل – كما قلت في مداخلتي – بالنظر لعدد الرؤوس الذي يتجاوز 430000، فإن المربين يعانون الكثير من المشاكل، خاصة فيما يخص الحصول على الأعلاف وكذلك الغطاء النباتي الذي، في كثير من الأحيان، يكون ناقصا؛ نحن نعمل منذ بداية هذه السنة 2018، على تنظيم مهنة مربي الإبل، لأنهم يعيشون وحدهم، لو أقول لكم إن في الوزارة ليس هناك هيكل، ولا هيئة، ولا مصلحة بإطاراتها إلا وتتابع هذه الشعبة، على مستوى الحكومة نحن واعون بأهمية التكفل بهذه الشعبة لما لها من دور تلعبه من الناحية الاقتصادية، من الناحية الحضارية، من الناحية الثقافية، ومن ناحية النقل كذلك، ولأنها تقدم كذلك كمية معتبرة من اللحوم يستفيد منها سكان المناطق الجنوبية، عن طريق تنظيم الشعبة....

السيدة رئيسة الجلسة: السيد الوزير، انتهى الوقت.. تفضل.

السيد الوزير: آخر كلمة، سنتمكن من العمل على ترقية الإبل في هاته المناطق وشكرا لكم سيدتي.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع السكن والعمران والمدينة، والسؤال لزميلنا رشيد بوسحابة، تفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة الفاضلة.

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16–12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة؛ وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزير،

تشتكي دواوين الترقية والتسيير العقاري (OPGI) من تأخر الكثير من زبائنها عن دفع تكاليف وأعباء الإيجار

للسكنات الاجتماعية التي يشغلونها (Le loyer)؛ وفي نفس الوقت يشتكي أيضا الكثير من هؤلاء المواطنين من عدم وجود شبابيك خاصة تابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري لتسديد حقوق الإيجار، وفي كل مرة يتم فتح شباك ثم سرعان ما يُغلق لأسباب تبقى مجهولة، مما يترتب عن عدم دفع حقوق الإيجار في وقتها غرامات مالية وهو ما يزيد من الأتعاب والتكاليف على هؤلاء المواطنين دون أن يكونوا مسؤولين عن هذه الوضعية؛ ولكم أن تأخذوا عينة عن ذلك بالسكنات والأحياء التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري لدالي إبراهيم بولاية الجزائر العاصمة.

معالي الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة ضد تمكين مصالح دواوين الترقية والتسيير العقاري من تحصيل حقوق الإيجار وفي نفس الوقت تمكين المواطنين من تسديدها في حينها ولدى شبابيك متوفرة على مستوى الأحياء التي يقطنون بها؟

ولكم مني، معالي الوزير، خالص التقدير وفائق الاحترام.

وشكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، للإجابة على سؤال السيد رشيد بوسحابة؛ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، السيد رشيد بوسحابة، على سؤاله الشفوي؛ والذي يستفسر من خلاله على الإجراءات المتخذة لتمكين مصالح دواوين الترقية والتسيير العقاري من تحصيل حقوق الإيجار، من خلال توفير شبابيك للتسديد عبر مختلف الأحياء السكنية. وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

تسهر دواوين الترقية في ميدان التسيير العقاري على تحصيل مبالغ إيجار السكنات الاجتماعية، إلا أن ظاهرة عدم تسديد المستحقات من طرف المواطنين، رغم رمزية القيمة المستحقة، أصبحت مصدرا للكثير من القلق لدواوين الترقية والتسيير العقاري، التي ما فتئت تتعرض لوضعية مالية صعبة، لدرجة أن بعضها يجد صعوبة في دفع الأجور الشهرية للمستخدمين، وعلى النقيض نجد بعض المواطنين يشتكون من بعض العراقيل التي تصادفهم في عملية الدفع، بسبب نقص شبابيك تحصيل الإيجار ببعض الأحياء السكنية التابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري.

وعليه، فإنه من الضروري أن ألفت انتباهكم إلى أن معظم الأحياء السكنية تتوفر على شبابيك ووكالات مكلفة بالتسيير الجواري، كما توجد صناديق لتحصيل الإيجار على مستوى معظم المجمعات السكنية، حيث تتوفر ولاية الجزائر على 72 شباكا لتحصيل الإيجار، منها 3 شبابيك على مستوى بلدية دالي ابراهيم وتعمل بصفة منتظمة وطيلة أيام الأسبوع ماعدا الجمعة من الثامنة صباحا إلى الرابعة زوالا، بينما تفتقر بعض الأحياء القليلة لمثل هذه الشبابيك، إلا أن مسافة التنقل إلى أقرب شباك لتسديد ثمن الإيجار، لاتكاد تتجاوز 10 كيلومترات، على أقصى تقدير، مع العلم أن فتح شبابيك جديدة يتطلب وسائل بشرية ومالية وأعباء إضافية، يصعب في بعض الأحيان على دواوين الترقية والتسيير العقاري تحملها، خاصة إذا علمنا أن الأعباء غالبا ما تفوق مبلغ تحصيل الإيجار على مستوى هذه الشبابيك ونحن نسعى لتجاوز مشكل تحصيل الإيجار وذلك عبر جملة من الإجراءات والتعليمات لدواوين الترقية والتسيير العقاري للعمل على:

– تحسين تنظيم المصالح المكلفة بتحصيل الإيجار.

– فتح شبابيك ووكالات جديدة لتحصيل الإيجار، لاسيما في الأحياء المستغلة حديثا، وهذا في إطار تقريب الإدارة من المواطن.

– إعادة النظر في أوقات عمل المصالح المكلفة بتحصيل الإيجار لتمكين المستأجرين من دفع المستحقات، وفقا للأوقات التي تناسبهم وذلك عبر تمديد ساعات العمل مساء والعمل أيام العطل.

– مضاعفة الزيارات الدورية لمصالح دواوين الترقية والتسيير العقاري على مستوى الأحياء والتجمعات

السكنية، لغرض تحسيس المستأجرين بأهمية العملية.

– العمل على تنقل أعوان الدواوين إلى بيوت المستأجرين لتحصيل الإيجار.

تأتي هذه الإجراءات تتمة لمختلف التدابير التي اتخذت سابقا، لتحصيل إيجار السكنات الإيجارية العمومية بعد تأخر ورفض العديد من المواطنين دفعها، ما جعل هذه المستحقات تتراكم لتتحول إلى ديون بالملايين بالنسبة لبعض العائلات، بالرغم من أن الإيجار عبارة عن مبلغ رمزي يدفعه المواطن يتراوح ما بين 1500 دينار و2800 دينار، عبر كامل التراب الوطني، نظرا لكون هاته الصيغة من السكن مدعمة وتمس فئة من المواطنين محدودي الدخل؛ ومن جهة أخرى، وفي إطار عصرنة إدارة القطاع والمؤسسات التابعة له، تعمل الآن دواوين الترقية والتسيير العقاري على التحضير لوضع حيز الخدمة تطبيقات التسديد عن بعد وهو ما يسمى بـ (ipayment) لتسهيل الإجراءات وتجنيب المواطنين مشقة التنقل، كما أن دواوين الترقية والتسيير العقاري على أتم الاستعداد لاستقبال أي اقتراح في هذا الشأن إن كان هناك نقائص يتوجب استدراكها. للعلم، فإن تحصيل الإيجار لا يكاد يتجاوز نسبة 33٪، على المستوى الوطني، مما أدى إلى تأزم الوضعية المالية لكثير من دواوين الترقية والتسيير العقاري.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغالاتكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ كانت هذه إجابة السيد الوزير عن السؤال؛ السيد بوسحابة هل لديكم تعقيب؟ شكرا، تفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛ شكرا للسيد وزير السكن والعمران والمدينة على هذه التوضيحات، وهو مشكور كذلك على كل التحسينات والتسهيلات والتدابير التي يتخذها القطاع لفائدة قاطني السكنات بجميع الصيغ.

السيد وزير السكن معروف أنه رجل ميدان ويعمل بكل جد دون مركب نقص وهذا أعترف به ويعترف به الجميع، مهما كانت المشاكل، ولكن – السيد الوزير – نتمنى أن تطبق كل هذه التعليمات والإجراءات والتدابير المتخذة في الميدان لفائدة الجميع، سواء الهياكل الإدارية المشرفة على التسيير والتابعة للوزارة أو المواطنين المستفيدين من السكنات بمختلف الصيغ كما قلت سابقا.

سيدي الوزير، على كل حال، إذا قلتم إن في دالي إبراهيم لا يوجد شبابيك، مع كل احتراماتي، هناك نقص في الشبابيك، لا تسمع لما يقوله لك الجماعة، نحن رأينا في عين المكان والناس تريد أن تدفع المستحقات الخاصة بالإيجار، ولكن عند وصولهم يجدون الشبابيك مقفلة، شكرا للسيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ معالي السيد الوزير هل لديكم إضافة؟ لا.. طبعا، شكرا للسيد الوزير؛ إذن نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد بلقاسم قارة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد بلقاسم قارة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛ بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة المحترمة، رئيسة الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي لمعالي وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد الوزير،

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

رغم التوجيهات والتعليمات الواضحة، الصادرة عن الحكومة في أكثر من مناسبة، فيما يخص تقييد اللجوء لمنح الصفقات بصيغة التراضي في مختلف المشاريع، باستثناء الحالات التي حدّدها القانون، وهذا من أجل إضفاء المزيد من الشفافية في منح الصفقات وترشيد تسيير المال العام، وبعث المنافسة بين مؤسسات الإنجاز، إلا أننا مازلنا نسجل بين الفترة والأخرى لجوء مصالحكم الوزارية، في بعض الولايات، لمنح المشاريع بصيغة التراضي، دون وجود أسباب موضوعية لهذا الخيار.

السيد الوزير، لقد لجأت مديرية التعمير والبناء والهندسة

المعمارية بولاية المدية لخيار إبرام صفقات عن طريق التراضي البسيط لأربعة مشاريع، من أجل إنجاز الطرق والشبكات المختلفة الأولية والثانوية، تخص تجمعات سكنية ذات طابع عمومي إيجاري، هي قيد الإنجاز، حيث بلغ مجموع قيمة هذه الصفقات 1.5 مليار دينار، أي 150 مليار سنتيم، رغم أن هذه المشاريع لا تحمل أي صفة استعجالية، تبرر اللجوء لخيار التراضي البسيط من أجل إنجازها، ويأتي إعلان المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي للولاية، خلال اجتماع مع المسؤولين التنفيذيين، بتاريخ 28 أوت الماضي بمقر الولاية، على أن توزيع هذه السكنات لن يكون قبل شهر مارس 2019، كدليل آخر ليسقط تبرير الطابع الاستعجالي لهذه المشاريع، الذي يتحجج به مسؤولو مديرية التعمير، من أجل اللجوء لصيغة التراضي البسيط في إبرام مثل هذه الصفقات.

والأكثر من ذلك، أن مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية بالولاية، لم تكتف باعتماد صيغة التراضي في التعاقد، بل إنها لجأت لاختيار مقاولات محددة، عن طريق المحاباة والانتقائية، متجاهلة حتى اللجوء لقائمة المقاولات المُدرجة في القائمة القصيرة (SHORT LIST) المعدّة من طرف وزارة السكن والعمران والمدينة، نهاية الأشغال.

السيد الوزير،

أمام هذه التجاوزات المسجلة في إسناد المشاريع، وانتقاء مؤسسات الإنجاز، وعدم التقيّد بروح قانون الصفقات، ماهي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها، من أجل الحدّ من ظاهرة اللجوء لصيغة التراضي في إبرام الصفقات وإسناد المشاريع الخاصة بالقطاع؟ خاصة في ظل الخطاب الرسمي الذي يدعو لاعتماد سياسة ترشيد النفقات، وإضفاء الشفافية في تسيير المال العام، وبعث المنافسة النزيهة بين مؤسسات الإنجاز.

وتفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل بلقاسم قارة؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بلقاسم قارة، على سؤاله الشفوي، والذي يستفسر من خلاله عن الإجراءات المتخذة، من أجل الحد من ظاهرة اللجوء لصيغة التراضي في إبرام الصفقات وإسناد المشاريع الخاصة بالقطاع. وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن الصفقات العمومية هي الأداة الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن من خلالها تسيير الأموال العامة بشكل فعّال لتجسيد البرامج التنموية للدولة، حيث تأتي المناقصة كقاعدة أصلية في إبرام الصفقات العمومية، بينما أسلوب التراضي فهو إجراء استثنائي، يمكن اللجوء إليه في حالات معينة، وخاصة في حالة الاستعجال وبعد الموافقة المسبقة من الحكومة. وعليه، فإن اللجوء إلى منح الصفقات بالتراضي البسيط، اعتمدته الحكومة ومن خلالها وزارة السكن والعمران والمدينة، في إطار إنهاء البرامج السكنية المعتبرة، المرتقبة تسليمها وفي أسرع الآجال، تجسيدا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن اللجوء لهذه الصيغة لإبرام الصفقات، نظرا للطابع الاستعجالي، يتم التماسه من السيدات والسادة ولاة الجمهورية، وحتى انتقاء مقاولات وشركات الإنجاز يتم باقتراحهم، أما فيما يتعلق بالمشاريع المسندة بصيغة التراضي البسيط، من طرف مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية لولاية المدية، فالأمر يخص المشاريع السكنية المنتهية والتي تتطلب الانطلاق الفوري في أشغال التهيئة الخارجية، للتمكن من الإسراع في توزيعها ولتفادي تعرضها للتخريب وكذا تقليص مدة انتظار مكتتبي وطالبي هذه السكنات، بالإضافة إلى أن الطبيعة الجيوتقنية تستدعي إنجاز مثل هذه الأشغال في الفترة الصيفية وقد تم إسنادها للمقاولات التالية:

– مؤسسة رافكو (RAFCO) ذات التأهيل، درجة 6، من أجل التكفل بأشغال الطرق والشبكات المختلفة الابتدائية لمشروع 2302 مسكن عمومي إيجاري، المنتهية الأشغال

به في ديسمبر 2017، وكذا مشروع 1300 مسكن بصيغة البيع بالإيجار، بعين الجردة، ببلدية ذراع السمار، الجاري الأشغال بها بنسبة 60٪، من طرف نفس المؤسسة.

– مؤسسة الأشغال العمومية، مجموعة حمودي، ذات التأهيل، درجة 8، من أجل التكفل بأشغال الطرق والشبكات المختلفة الثانوية لنفس المشروعين سابقي الذكر.

– مؤسسة الأشغال الكبرى، متيجة، ذات التأهيل، درجة 7، من أجل التكفل بأشغال الطرق والشبكات المختلفة، الابتدائية والثانوية، لمشروع 2400 مسكن عمومي إيجاري ببلدية المدية، المنتهية الأشغال به بصفة جزئية (1400 سكن من أصل 2400)، كما يتوقع تسليم 700 وحدة سكنية نهاية سنة 2018.

– مؤسسة (EURL-MEGA-AGREGA) ذات التأهيل، درجة 8، من أجل التكفل بأشغال الطرق والشبكات المختلفة الابتدائية والثانوية لمشروع 1058 سكنا عموميا إيجاريا، ببلدية البرواقية، بولاية المدية، المنتهية الأشغال به بصفة (جزئية 700 مسكن من أصل 1058)، منذ الصائفة الماضية كما يتوقع تسليم ما تبقى من السكنات مطلع السنة القادمة.

إن إسناد المشاريع لا يخضع إلا للقانون الذي يسير الصفقات العمومية، حيث إن القاعدة العامة هي المناقصة الوطنية؛ واللجوء إلى التراضي لا يكون إلا في حالات استثنائية، ويخضع هو كذلك إلى إجراءات ومراحل يجب اتباعها، وإن طلب الترخيص كان بناء على مراسلة من السيد الوالي بتاريخ 2 جوان 2018، لإسناد بعض المشاريع الاستعجالية للمقاولات ذات التأهيل، درجة 6، فما فوق، وهذه المقاولات تعتبر من أحسن الشركات المؤهلة في مثل هذه الأشغال على مستوى ولاية المدية، أما بخصوص عدم اللجوء إلى المقاولات المدرجة بالقائمة القصيرة (SHORT LIST)، فتجدر الإشارة إلى أن هناك مقاولة واحدة فقط تنشط بولاية المدية ومتواجدة ضمن هذه القائمة القصيرة، غير أن هذه الأخيرة لم يسند لها أي من هذه المشاريع، نظرا لتعاقدها حاليا مع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المدية، للتكفل بإنجاز أشغال الطرق والشبكات المختلفة لمشروع 652 سكنا عموميا إيجاريا بقصر البخاري والتي توشك على الانتهاء، وإنجاز أشغال الشبكات المختلفة لمشروع 650 سكنا بالبرواقية، الذي يعرف نسبة تقدم 60٪، وكذا إنجاز الشبكات المختلفة لمشروع 220 وحدة سكنية من أصل 1058 سكنا عموميا إيجاريا ببلدية البرواقية بولاية المدية، الصفقة في طور الإمضاء.

علاوة على ذلك، سبق وأن أسندت إلى المقاولة السابقة الذكر، مشاريع من طرف مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية لولاية المدية، خلال سنة 2005، غير أن هذه العقود تم فسخها لعدم تمكن هذه الأخيرة من احترامها للالتزامات التعاقدية وتخص هذه العقود: مشروع التحسين الحضري لـ 800 مسكن بالبرواقية، و516 مسكنا بقصر البخاري، كما أعلم سيادتكم أن نفس الصيغة تم اعتمادها فيما يخص المؤسسات التربوية، التي عرفت في السابق تأخرا في الانطلاق عبر كافة ولايات الوطن، إذ إن ولاية المدية استفادت خلال السنوات الماضية من تسجيل 29 عملية، حيث تم الانطلاق في 22 مؤسسة عن طريق التسخيرة، و7 مؤسسات سيتم الانطلاق فيها فور انتقاء شركة الإنجاز من طرف السيد والي ولاية المدية.

في الختام، أحيط سيادتكم علما، على أن هذا الاستثناء جاء لتدارك بعض التأخرات، نظرا للضرورة الملحة لتوزيع السكنات بصفة مستعجلة؛ وبعد هذه المرحلة الخاصة، ستخضع كل المشاريع المستقبلية إلى المناقصة طبقا لقانون الصفقات العمومية، كما لا يفوتني أن أعلم الجميع أن طريقة العمل هذه، هي التي سمحت لنا بتسليم سكنات كبيرة، وسنعطيكم لقاء بمناسبة أول نوفمبر، إذ فيه ستعرف الجزائر أكبر عملية توزيع للسكنات، أظن هذا نتيجة لهذه الإجراءات وتبسيطها، ومن بعد ستكون إجراءات كما وضّحت.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، وهو صاحب المهنة وكذلك يعرف الميدان.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ هل للزميل بلقاسم قارة تعقيب على رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدتي رئيسة الجلسة؛ كما أشكر معالي الوزير المحترم على ما تفضل به من إجابات

وتوضيحات حول السؤال المطروح، لكن، سيدي الوزير، لا تنسى أن هذه المؤسسات فيها أخوان استفادا بالطريقة هاته، لماذا؟ في الولاية التي تتكون من 64 بلدية و19 دائرة، يستفيد هذان الأخوان، كل واحد منهما بـ 50 مليار!؟ والحقيقة أنه ليس من باب التعقيب على جواب معالي الوزير، الذي تفضل به، لأنني على ثقة من أن تسليط الضوء على هذا الملف ووضعه بين أيديكم كفيل بمعالجتكم، بحكم ما نعرفه عليكم من نزاهة وصرامة في تطبيق القانون، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق أقصى درجات الشفافية، في إسناد صفقات عمومية بهذا الحجم؛ وهذا من باب ترسيخ مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص بين مؤسسات الإنجاز وبعث روح المنافسة بينهما، والقضاء على آفة المحاباة والمحسوبية التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للمال العام والاقتصاد الوطني.

إن الاختباء وراء الطابع الاستعجالي للمشاريع أصبح التبرير الأول لتمرير مثل هذه المشاريع، عن طريق التراضي رغم أنه من الأولى إعطاء صفة الاستعجال لإنجاز المؤسسات ذات الطابع الصحي والتربوي، على مستوى التجمعات السكنية المنجزة أو الجاري إنجازها، لتوفير الرعاية الصحية الضرورية للسكان، وتمكين التلاميذ من مزاولة دراستهم بالقرب من مناطق سكناهم والتقليل من معاناة تنقلاتهم لمسافة طويلة، وما يحمله ذلك من مخاطر حوادث الطرقات، ولعل مشروع إنجاز الملحق الجامعي لبلدية وزرة، خير مثال على التبرير للطابع الاستعجالي للمشاريع، من أجل منحه بصيغة التراضي، حيث تم منح هذا المشروع بداعي الطابع الاستعجالي ورغم ذلك فقد مرت 5 سنوات منذ انطلاق الأشغال به ولم يتم تسليمه لحد اليوم، ومع كل مناسبة دخول جامعي تعطى الوعود بتسليمه ويتأخر – مع الأسف – موعد التسليم موسما بعد آخر.

أكرر شكري لمعالي الوزير؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ ليس للسيد الوزير رد على التعقيب؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل، والكلمة للزميل ناصر بن نبري لطرح سؤاله على السيد الوزير، فليتفضل.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيدة رئيسة الجلسة، نائب رئيس المجلس،

السادة أصحاب المعالي،

زميلاتي، زملائي أصحاب السعادة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي لمعالي وزير الأشغال العمومية والنقل.

سيدي الوزير،

يعتبر ميناء دلس أحد الموانئ التاريخية لولاية بومرداس ومنطقة القبائل الكبرى في ميداني التجارة والمواصلات البحرية، وقد تمت إعادة تهيئته، عبر تجديد مرافقه، كتوسيع مساحات الرسو، وإنجاز المرافق الضرورية للعمال الصيادين وإعادة تنظيمه، وفق المعايير الدولية وتطوير مختلف خدماته، مع تطهير حوض الميناء.

وجاءت هذه التهيئة لاستغلالها في تدعيم التوجهات السياحية للولاية، خاصة أن هذا الميناء مجاور للميناء العتيق، الموجود بأسفل قصبة دلس الذي يعد مقصدا مفضلا للسياح.

وأهمية ميناء دلس بالنسبة لولاية بومرداس تكمن كذلك في تشغيله في مختلف مهن الصيد البحري، حيث يستفيد من خدماته أكثر من 2000 شخص وقد كانت قدرة الاستيعاب والرسو في الرصيف الواحد لا تتجاوز 100 وحدة صيد من مختلف الأحجام قبل التهيئة.

السيد الوزير،

أمام الأهمية الحيوية والاقتصادية لهذا الميناء، ونظرا لدوره التاريخي في مجالي الصيد والتجارة، لماذا لا يتم التفكير في توسعته وإعادته إلى ميناء تجاري، كما كان عليه من قبل أو أحسن، خاصة وأنه يتمتع بكل المؤهلات ليكون قطبا مينائيا في منطقة القبائل الكبرى والولايات المجاورة لها؟ مع ربطه بشبكة السكك الحديدية، على مستوى خط دلس – تادمايت، التي كانت موجودة من سنة 1817، مع توسيع الطريق الوطني رقم 25 دلس – تادمايت، والطريق الوطني رقم 24.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، معالي الوزير، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا، نمكن الآن السيد وزير الأشغال العمومية والنقل من الإجابة على السؤال، تفضّل سيدي الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد ناصر بن نبري، طرح انشغالا يتعلق بتوسيع ميناء دلس، وإعادة تحويله إلى ميناء تجاري، لاسيما من خلال ربطه بالسكة الحديدية وبطريقين وطنيين 24 و25.

بالفعل، ميناء دلس مصنف حاليا كونه ميناء للصيد والتجارة، وقد استفاد خلال السنوات الأخيرة من عدة عمليات، التي تعطيه الدور التجاري، الذي تلتمسه سيادتكم، نظرا للمؤهلات التي تكتسبها دلس.

في هذا الإطار، بدأنا في العملية الأولى، جهر الميناء (Le dragage)؛ ثم لتحسين عمق الحوض إلى مستواه الأصلي كخطوة أولى لتمكين البواخر التجارية في المستقبل من الرسو والدخول إلى الميناء، كما تم إنجاز أشغال الرصيف بالخرسانة المسلحة على بعد 70 متر طولي، قصد تحرير الرصيف لفائدة الصيادين. من جهة أخرى، شرعنا في الدراسات، كما التمستم، تهيئة أرصفة جديدة لاستقبال رسو السفن التجارية، وفي نفس الوقت كذلك، شرعنا في الدراسة لربطه بالسكة الحديدية من طرف شركة (ANESRIF)، وكذلك الدراسة التي انتهينا منها الخاصة بالطريقين الوطني رقم 24 و25، القادمين من بومرداس، الشطر الخاص ببومرداس، الطريق الازدواجية موجودة، والشطر إلى غاية دلس مازال ولكن، إن شاء الله، في إطار مختلف الاقتراحات التي نقدمها في قانون المالية سيتم أخذه بعين الاعتبار؛ هذه هي المعطيات التي نقدمها لسيادتكم؛ وشكرا لكم على الإصغاء.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير على الإجابة؛ الكلمة للسيد ناصر بن نبري، إذا كان يريدها، تفضل.

السيد ناصر بن نبري: نعم، شكرا معالي وزير الأشغال العمومية والنقل على الإجابة التي تفضلتم بها؛ الاتفاق حاصل بيننا حول الأهمية الاستراتيجية لميناء دلس، إلا أن المطالبة بالتفكير في توسيع نشاطه ليصبح ميناء تجاريا، إلى جانب نشاطه الحالي كميناء للصيد، وهو بسبب موقعه الاستراتيجي، الواقع بين ميناء الجزائر العاصمة وبجاية، ووجوده في قلب منطقة القبائل الكبرى، وتوسيعه لربطه بشبكات حيوية للطرقات البرية والسكك الحديدية، فهذه المقومات تجعل من هذا الميناء رئة اقتصادية للمنطقة ومحرّكاً لتنميتها. إن الحديث عن تنويع مصادر الدخل، وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الارتباط بمداخيل النفط، يمر حتما من خلال تطوير البنية التحتية وتشييد الهياكل ذات المردود الاقتصادي المؤكد؛ وهذه المواصفات تتوفر مجتمعة في ميناء دلس، ليكون حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية لمنطقة الوسط، وبعث العديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية المرافقة والتي ستعود بالفائدة على سكان المنطقة خصوصا وعلى الاقتصاد الوطني عموما.

وفي نفس الوقت، معالي الوزير، أريد أن ألفت انتباهكم إلى أن الميناء الترفيهي لبلدية كاب جنات وكذلك الميناء الترفيهي لبلدية بومرداس، مقر الولاية، متوقفان عن العمل، شكرا معالي الوزير؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.. ليس لديكم تعقيب؟ إذن نفس القطاع يحظى بسؤال آخر من طرف زميلنا عبد الحق كازي تاني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق كازي تاني: شكرا سيدتي رئيسة الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدتي رئيسة الجلسة المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات، والسادة أسرة الإعلام،

سيدي وزير الأشغال العمومية والنقل، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

تعتبر ولاية وهران من أكبر الولايات كثافة 2.000.000 نسمة، وتضم أكبر الحظائر بعد العاصمة، تتميز بسيولة نقلية مرنة، نظرا لطبيعتها الجغرافية والمعمارية، لكنها مع ذلك تفتقد إلى مخطط نقل حضري عصري، يعكس المكانة التي تحتلها كحظيرة متوسطية؛ وهي الآن تعاني من توقف نسبي في الأشغال في المسارات الأساسية التالية:

– مدخل الميناء باتجاه الطريق الاجتنابي الرابع،

– عدم استكمال الأشطر الثلاثة المبرمجة للتراموي: حي بن عربة، وسط المدينة، السانية، المطار، وبئر الجير، بلقايد أي ما يعادل حوالي 53كلم كانت مبرمجة لوهران،

– تباطؤ نسبي لأشغال المطار الدولي أحمد بن بلة الجديد ولو أنه بعد زيارتكم الأخيرة قد عرف تحسنا في وتيرة التحضير،

– تباطؤ أشغال الطنف الوهراني من الجهتين أرزيو وعيون الترك مرورا بكريشتل،

– نقص في وتيرة أشغال السكة الحديدية وهران، مستغانم،

– ضف إلى ذلك، عدم وجود محطة رئيسية للنقل البري وكل المحطات ثانوية (25) هذا، والكل يعرف بأن وهران ستحتضن أكبر تظاهرة دولية في سنة 2021 وهو المقصود من سؤالي.

معالي الوزير، السؤال هو: هل هناك مخطط استعجالي خاص بوهران لتدارك هذه الوضعية ومساعدة السلطات المحلية التي تعمل جاهدة لترقية محيط معيشة المواطن الوهراني، أولا، ثم تحضيرا لألعاب البحر الأبيض المتوسط لسنة 2021 وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل عبد الحق كازي تاني؛ نفسح المجال مرة أخرى للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل للإجابة على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

شكرا مجددا للسادة الأعضاء،

الحضور الكريم،

فيما يتعلق بتوقيف الأشغال على مستوى مدخل ميناء وهران، الأشغال ليست متوقفة، بلغت 80٪، وسيتم استلام المشروع، إن شاء الله، في السداسي الثاني من سنة 2019.

فيما يتعلق بأشطر التراموي، أذكر بأن الدراسة تمت واختيار المؤسسات تم كذلك، ولكن تزامن ذلك مع الوضع المالي للبلاد، بعد اختيار المؤسسة، تم تجميد المشروع؛ ولكن سنبقى دائما، إن شاء الله، حريصين على أن يتم تسجيل هذه العملية إثر توفر المبلغ المالي والإمكانيات المالية.

فيما يتعلق بالانشغال الثالث – محطة وهران – تم إعادة تنشيط المشروع للمحطة الدولية الخاصة بمطار وهران، بعد الزيارة، ويُستلم هو الآخر سنة 2019.

بالنسبة للطنفين البحريين، الأشغال تم تداركها، إن شاء الله، جزء منها تم استلامه الصائفة الفارطة، والطنف الشرقي لأرزيو، (cap carbon)، يتم استلامه نهاية سنة 2019.

هذه هي الانشغالات الأربعة، التي وددت أن أجيب عليها بخصوص المشاريع على مستوى ولاية وهران.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير مرة أخرى؛ الكلمة للزميل عبد الحق كازيتاني، تفضل.

السيد عبد الحق كازي تاني: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

في الحقيقة، لو لم تكن لوهران هذه التظاهرة الكبرى، لما طرحنا مثل هذه الأسئلة، فلا ينكر إلاجاحد ماقدمته الدولة لوهران، ولا خير رئيس الجمهورية على هذه الولاية، الذي نحفظه أبد الدهر؛ ولكن، معالي الوزير، وأنتم تعلمون ذلك وقد كنتم واليا على ولاية وهران، وهي تحترمكم أيما احترام.

في 2021، سوف لن تكون مدينة وهران لها فقط بل لكل الجزائريين ومدينة العالم والبحر الأبيض المتوسط بحاله؛ وبالتالي نود تكملة لهذه المشاريع الكبرى التي ستضفي طابعا دوليا للمدينة؛ كنا نتمنى ولو أننا نعلم الضائقة المالية للجزائر، على الأقل الشطر المتعلق ببلقايد الذي سيكون ممرا مع المركب الرياضي مرورا بالمدينة، وكنا أيضا نأمل حتى تكتمل جهود قطاعكم خاصة، وجهود قطاعات أخرى، التي يمكنها أن تضفي إضافة على وهران،

لأن هناك مجهودا محليا يقوم به السيد مولود شريفي والي ولاية وهران، لكن هذا لا يكفي لأنه يتجاوز الإمكانيات المحلية لوهران؛ وبالتالي نود، على الأقل، الطريق المنفذ لوهران من خلال الميناء، أن يكون هناك محوّل لكي ندخل للمدينة، لأنه لو نقتصر فقط على الطريق الاجتنابي الرابع للميناء سيكون ناقصا، يعني نطمح، على الأقل، أن يكون هناك التفاتة من طرفكم لهذا الجانب، ونوّد أيضا أن تحرصوا على اكتمال الأشطر الباقية بحول الله؛ شكرا لكم السيد الوزير، شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ هل للسيد الوزير تعقيب؟ تفضل سيدي.

السيد الوزير: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛ شكرا مجددا للسيد كازي تاني، على إثارته لهذه النقاط، ولكن في الحقيقة أؤكد لكم بأن الشطر الذي يُدخل للمنفذ من الطريق السيار، الاجتنابي، رقم 4 إلى غاية ميناء وهران، سيغير السيولة داخل المدينة وكل الوزن الثقيل الذي تعرفه وهران والزحمة، سيشعر به المواطن فور استلام هذا المشروع الهيكلي، المسجل في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ضمن 13 منفذا آخر. ومنفذ وهران سيكون، وأؤكد لكم، سنة 2019 جاهزا، بلغت الأشغال رغم تعقدها، أعقد أشغال تنجز الآن هي على مستوى وهران لأن فيها كل الأصناف التي يتخيلها الإنسان في الأشغال العمومية، فيها (Dike sur mer)، أي نردم البحر على 10 أمتار، فيها جسور، فيها أنفاق أرضية؛ كله (chantier Ecole)، ورشة مدرسية، ومعقد جدا، رغم كل هذا سيكون، إن شاء الله، جاهزا سنة 2019، قبل موعد ألعاب البحر الأبيض المتوسط، ثم أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية يرصد كل هذه الإمكانيات، بمناسبة الألعاب أو بغيرها، لأن وهران تستحق فعلا هذه المشاريع الهيكلية، كثاني أكبر مدينة على المستوى الوطني، كمدينة فيها حركية كبيرة، كواجهة بحرية، مدينة فيها النشاط الاقتصادي وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، ثم إن الترامواي، حقيقة، يعد هاجسا كان فيه 3 محاور ضرورية أساسية، نحو الغرب، نحو بن عربة، نحو المطار، لربطه بمطار أحمد بن بلة، وكذلك بلقايد، حيث يوجد هناك منشآت التي ستحتضن ألعاب البحر الأبيض المتوسط إن شاء الله، نحن ركزنا على المكان – بلقايد – وسنبذل كل المجهود، إن شاء الله، بالتنسيق مع السلطات المحلية ومع وزارة المالية والسيد الوزير الأول، حتى ينجز – على الأقل – الشطر الذي يكتسي طابع الأولوية، مطار أحمد بن بلة سيكون جاهزا سنة 2019، سيكون قبله مطار الجزائر العاصمة، إن شاء الله، وهو سيليه مباشرة وسيكتمل حتما سنة 2019، ندرك لماذا التأخر، لأننا غيرنا الدراسة، كانت طاقته 2.5 مليون مسافر سنويا، ولكن استغللنا الأنفاق الأرضية وكل شيء، وكانت ستنجز، لكن ليست موجهة لوظائف، لأن مطار السانية أرضيته، سيدتي الرئيسة، فيها ملوحة وفيها صعود للمياه وكان لابد أن نقوم بـ (Un drain périphérique) وفي الأخير أصبح لدينا فضاءات، هذه الأخيرة استغللناها في الأمتعة، ورفعنا نسبة المسافرين في مطار أحمد بن بلة من 2.5 مليون سنويا، إلى 3.5 مليون سنويا، هذا هو الشيء الذي عطّل البرنامج، ولكن أكيد أن مطار وهران سيكون بعد قسنطينة، بعد عنابة، بعد الجزائر العاصمة، وهران تستحق كذلك هذا المطار؛ والطنف العلوي والسفلي، الغربي نحو عيون الترك والشرقي نحو أرزيو نظرا للزحمة، فمن يزور وهران، سيدرك أن التنقل مستحيل في فصل الصيف، ولكن مجهود برنامج فخامة رئيس الجمهورية ، يعني، وصل بنا إلى خلق هذه السيولة في الحركة، ضف إلى ذلك التنقل عبر البارجة البحرية، يعني، التي تعرفها كل سنة، وهي من أنجح عمليات النقل البحري في الصائفة، من وهران إلى غاية عيون الترك. أطمئنكم، السيد عبد الحق، وكل السلطات، وخاصة سكان وهران والجهة الغربية، بأننا عازمون على متابعة كل هذه المشاريع التي تعود بالخير، وبالفائدة على المواطنين في جهتنا الغربية؛ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه الإضافات؛ نبقى مع نفس القطاع، قطاع الأشغال العمومية والنقل، وهذه المرة مع سؤال الزميل محمد بوبطيمة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

السيدة رئيسة الجلسة،
السيدان عضوا الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم – سيدي الوزير – بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد عانت ولاية غرداية في السنوات الأخيرة من مشاكل عديدة، غير أنه وبفضل تدخل الدولة بمختلف هيئاتها، قُضي على تلك المشاكل وعادت الأمور إلى سابق عهدها، من ناحية الأمن والاستقرار وعودة النشاط الاقتصادي إلى أفضل ما كانت عليه، وما يسجل هو استقطاب ولاية غرداية لكثير من الزوار وتدفق أعداد هائلة من داخل وخارج الوطن وترتب عن ذلك الإقبال كثرة التنقل بالطائرة، خاصة خط «غرداية – العاصمة» غير أن وسائل النقل الجوي لم تواكب حركة تنقل الأفراد بالشكل الذي يخدم ويشجع السياحة والتنقل في ظروف إيجابية، حيث يعاني المسافرون في غالب الأحيان من عدم توفر الأماكن ويصطدمون بالتأخيرات المتكررة والتي أثرت سلبا على حركة التنقل وتطور السياحة، وما يؤلم حقا أنه في أحيان كثيرة يكون على متن تلك الرحلات أناس ينتقلون إلى العاصمة قصد العلاج، ويكونون في حالات صعبة، صعبة جدا. وعليه:

– ماهي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم قصد تحسين ظروف هذه الرحلات؟

– هل أخذت وزاراتكم هذا التحسن في حركة التنقل بتغيير نوعية الطائرات والتي أصبحت لا تفي بالطلب المتزايد ورغبة مواطن ولاية غرداية في تغيير تلك الطائرات بأخرى أكبر منها؟

في الأخير، تقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السادة الأعضاء،
الحضور الكريم،

بالفعل، يرتكز سؤال وطلب، السيد عضو مجلس الأمة، على معطيات موضوعية، إذ سجلنا في الفترة الأخيرة حركية جد معتبرة على الخط الجوي الرابط بين الجزائر العاصمة وغرداية، هذه الحركية في تزايد مستمر؛ وقد دفع ذلك شركة الخطوط الجوية الجزائرية إلى تكثيف الرحلات المباشرة على هذا الخط، لتصل حاليا إلى 7 رحلات في الأسبوع، بين العاصمة وغرداية، بمعدل رحلة كل يوم تضمنها طائرات من نوع (ATR)، بسعة 72 مقعدا، بالإضافة إلى هذه الرحلات اليومية؛ غرداية تعتبر نقطة عبور للرحلات الأسبوعية التي تربط كلاّ من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة بجنوبنا الكبير، وتضمنها طائرات من نوع (ATR)، رحلة غرداية – إليزي، نحو تمنراست، وكذا قسنطينة، هذا هو التكثيف الذي جرى مؤخرا من طرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد محمد بوبطيمة، هل لديكم تعليق حول إجابة السيد الوزير؟ تفضل.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا للسيد معالي الوزير على الإجابة المختصرة والمقنعة؛ لكن تبقى دائما الرغبة في التحسين... في كثير من الأحيان، العبد الضعيف مع الكثير من المواطنين، دائما لا نجد مكانا؛ وبالتالي مواطنونا يبحثون عن تغيير طائرة (ATR) بواحدة – على الأقل – بسعة 100 مقعد، يعني، هذا بالنسبة للحد الأدنى، خاصة أن غرداية في المدة الأخيرة تشهد إقبالا من خارج الوطن، يجب مواكبة هذه العملية. وفي الحقيقة فالقطاع، في المدة الأخيرة، السيد معالي الوزير، وأنتم مشكورون على ما تبذلونه من جهد، لمسنا في المدة الأخيرة تحسنا، هناك تغيير، لكن الرغبة دائما في الأفضل والأحسن، وأحيانا غرداية تربط حتى المتنقلين في اتجاه المنيعة، ورقلة ويستعملون أحيانا خط العاصمة – غرداية، إذن شكرا على الإجابة.

وإذا سمحتم – السيدة رئيسة الجلسة والسيد الوزير – هناك نقطة خارج السؤال، عبارة عن توصية من مواطني

غرداية، فيما يتعلق بالنقل دائما، الخط الرابط بين غرداية – المنيعة، هذا الطريق، يشهد حوادث مرور متكررة، المواطنون يوصون وهذا ليس بسؤال، أؤكد دائما، مجرد توصية، يرغبون أن يتحول إلى خط مزدوج، بالإضافة إلى خط ورقلة – غرداية، خاصة الشطر بين زلفانة – غرداية، هذه المدينة السياحية، التي في العطل، مستخدموها يسيرون بوتيرة بطيئة جدا.

إذن، شكرا، السيد معالي الوزير، هاتان التوصيتان، نرجو مستقبلا أن تدرجا ضمن البرامج المقبلة، نشكركم على الجهد المبذول، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للزميل محمد بوبطيمة؛ السيد الوزير هل لديكم تعقيب أو رد على السؤال الإضافي؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: مادام السيد العضو المحترم، أشكره جزيل الشكر، ألح على قضية الاختصار.

أولا، أنا لم أشأ أن أعد قبل أن يجسد الوعد، وهو أننا برمجنا تغيير الطائرتين في بداية الأسبوع ونهايته، نحو غرداية إلى حجم كبير، تعمل الشركة في الأمد القصير على تغيير الطائرات بداية الأسبوع ونهايته من الحجم القصير، ثم إن السيد العضو المحترم، على هامش سؤاله، ألح على أن يرفع رسالة بالنسبة للطريق غرداية– المنيعة، لابد أن أذكر المشاهد ومن يسمعنا أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية قام بإنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم1، الذي يعتبر شريان البلاد والعصب الذي يربط الشمال بالجنوب؛ وأكثر من الجنوب، نحو الدول المجاورة الجنوبية، والازدواجية اليوم تصل حتى غرداية، يعني الخروج من طريق الشفة مرورا بالمدية، قصر البخاري، بوقزول، الجلفة، الأغواط إلى غاية غرداية، طريق يجري ازدواجه، إذ وصل إلى 90٪، اليوم مستخدمو تلك الطريق يدركون أنها مزدوجة ولديهم راحة كبيرة والزملاء الوزراء الذين اعتادوا التنقل إلى الجلفة وغرداية عن طريق الطائرة، يفضلون اليوم قضاء أربع ساعات في ذلك الفضاء، على مسافة 850 كلم، إزدواجية، هو طريق سريع؛ وقد نتج عنه قلة أو نقص كبير في حوادث الطرقات، ربح الوقت، كما ازدادت جاذبية هذه الأقاليم، ثم ربط الصلة، عبر هذا الطريق، ويمتد – لكي أطمئن السكان حسب دراساتنا – إلى غاية المنيعة وسيكون – إن شاء الله – وهذا هو المخطط، أكثر من المنيعة، يعني، حين لا تسير الأمور لا نخفيها، قلت أكثر من المنيعة، أي سندخل في إقليم تمنراست، أدرار، عين صالح، ولأن الطريق مهترئ في أجزاء كبيرة – لا بد من أن نعترف بذلك – فقد تم رصد مبلغ 6 ملايير دينار جزائري مؤخرا للتكفل بالمقاطع الأكثر اهتراء، الشركات متواجدة بعين المكان، شركات أخرى سيتم تنصيبها، حتى نعطي لهذا الطريق حقه، لأنه يدخل في إطار بعدنا الوطني – أولا – نحو الجنوب وكذلك بعدنا الإقليمي نحو دول الجوار: التشاد، والنيجر، إلى غاية نيجيريا، هذا هو اهتمامنا الذي نركز عليه فيما يتعلق بالاعتناء بالطريق رقم 1 والطريق الوطني رقم 6 حتى برج باجي مختار، الذي ينطلق من سيف، معسكر، مرورا بعين الصفراء، والنعامة، وبشار، أدرار إلى غاية برج باجي مختار، وكذلك الطريق الوطني رقم 3 الذي ينطلق من سكيكدة إلى غاية جانت مرورا بالواد، وببسكرة، وباتنة وإلى غير ذلك، وهذه هي أعمدة الخيمة – كما تسمى – وهي الطرق الثلاث التي يرتكز عليها البناء الخاص بالطرقات نحو الجنوب، ثم طرق أخرى تربط بين هذه الطرق الرئيسية.

إذن أطمئن السيد العضو وبلّغ من حملوك هذه الرسالة، أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية يرتكز على أن تكون الازدواجية إلى غاية المنيعة على مسافة 850 كلم، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ إذن بهذه الإجابة المستفيضة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل، نأتي إلى استنفاد النقاط الواردة في جدول الأعمال لجلسة اليوم، لم يبق لي إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي الذين طرحوا مجموعة من الأسئلة، ووجدوا إجابات من طرف السادة الوزراء.

إذن شكرا جزيلا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين صباحا

ملحق

أسئلة كتابية

1 ـ السيد مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

بعد التحية والتقدير؛

بناء على المادة 100 من الدستور، والتي تنص على واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشعب.

معالي الوزير،

بالرغم من شساعة مساحة الولاية والكثافة السكانية التي تتواجد بها وكذا موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط البلاد، إلا أنها لا تتوفر على مطار جوي يليق بمكانتها ويضع حدا لمعاناة الآلاف من أبنائها المقيمين في الداخل وخارج الوطن، وهو ما يتسدعي إعدادا دراسة مستقبلية لإنجاز مطار، خاصة وأنه توجد مساحات واسعة لإنجازه بالقرب من عاصمة الولاية.

دراسة مشروع إنجاز طريق مزدوج بالطريق الوطني رقم 45 الرابط بين المسيلة وولاية برج بوعريريج وذلك من أجل وضع حد لحوادث المرور بهذا الطريق الحيوي والذي يتميز بتضاريس صعبة.

الحاجة الماسة لاستخدام قطار نقل المسافرين من نوع «أتوراي» عبر خط المسيلة ـ الجزائر العاصمة وضرورة عودة هذا الخط للاشتغال من جديد على أن تكون الانطلاقة الخامسة صباحا والعودة على الساعة الرابعة مساء، لأن توقيف هذا الخط يعتبر في حد ذاته عقوبة لسكان الولاية، بدل من التحجج وراء قلة المسافرين وعزوفهم عن النقل من خلاله بسبب التذكرة المبالغ فيها.

معالي الوزير،

ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتسجيل هذه المنشآت والهياكل من أجل الارتقاء بقطاع النقل بالولاية؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي سيدي تقبلوا مني فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 3 جوان 2016
مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة، بطرح سؤال كتابي يتعلق ببعض مشاريع قطاع الأشغال العمومية والنقل بولاية المسيلة، في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

1 ـ فيما يتعلق بإنجاز المطار:

تتوفر ولاية المسيلة حاليا على مطار بعين الديس (دائرة أولاد سيدي إبراهيم) وهو مصنف وطنيا كمطار مختلط (عسكري ـ مدني)، ويبعد عن مقر الولاية بحوالي 60 كلم وعن مدينة بوسعادة بحوالي 12 كلم.

إستفاد هذا المطار نهاية سنة 2015 من إعادة تدعيم وتوسعة مدرجه، وهو حاليا جاهز وقابل للاستعمال بالنسبة للطائرات من نوع (ART)، باعتبار طول مدرجه الحالي يبلغ 2200 متر.

وقد وقفت شخصيا، خلال زيارة العمل التي قمت بها إلى ولاية المسيلة، مطلع السنة الجارية 2018، على وضعية هذا المطار، تم على إثر ذلك إيفاد لجنة تقنية لعين المكان، كما تم تسجيل عملية لإنجاز مدرج جديد بطول 3000 متر، قصد التمكن من استغلاله من الطائرات ذات الحجم الكبير، وقد تم منح المشروع وبرمجت الصفقة للدراسة من طرف اللجنة القطاعية للصفقات، خلال جلسة يوم 25 سبتمبر 2019، وسيتم على إثر ذلك الانطلاق في الأشغال، التي يتوقع الانتهاء منها خلال مدة 18 شهرا.

كما تم في نفس السياق، تسجيل عملية أخرى لإنجاز

طريق اجتنابي للطريق الوطني رقم 45، الذي يمر حاليا بجانب المطار، تم التأشير على الصفقة من طرف المراقب المالي، وستنطلق الأشغال خلال الأيام القليلة المقبلة، ويتوقع الانتهاء منها خلال مدة أربعة(04) أشهر.

بالموازاة مع ذلك، وتحضيرا لإعادة فتح هذا المطار أمام الملاحة الجوية لنقل المسافرين، تم تفعيل عمل اللجنة التقنية المكلفة بمتابعة هذا المشروع على مستوى الولاية، والتي تعكف لاسيما على ما يأتي:

- إحصاء الفلاحين والأسر المتواجدة بحدود إقليم المطار،
- إعداد مسح طبوغرافي لتحديد مستثمرات الفلاحين،
- تسوية النزاعات القائمة بين الفلاحين ومصالح أملاك الدولة بالتراضي.

هذا ويساعد فتح المطار أمام الملاحة الجوية لنقل المسافرين بمجرد استلام هذه المشاريع واستيفاء الشروط التي تنص عليها المنظمة العالمية للطيران المدني.

2 - فيما يتعلق بازدواجية الطريق الوطني رقم 45، الرابط بين المسيلة وبرج بوعريريج:

تم التكفل بدراسة ازدواجية الطريق الوطني رقم 45 بين المسيلة وحدود ولاية برج بوعريريج، على مسافة 18 كلم، في إطار العملية المسجلة في برنامج سنة 2012، والمتعلقة بالدراسات على الطرق الوطنية.

وقد تم اقتراح تسجيل عملية إنجاز ازدواجية هذا الطريق في إطار مشاريع قوانين المالية للسنوات السابقة، غير أنه لم يتسن ذلك نظرا للوضعية المالية التي عرفتها البلاد، على أن هذا المشروع يبقى من أولوياتنا بالمنطقة وسيتم التكفل به بتوفر الغلاف المالي اللازم.

3 - فيما يتعلق بخط السكة الحديدية المسيلة - الجزائر:

استفادت ولاية المسيلة من خدمات القطار الحديث من نوع «كورادیا» الذي دخل حيز الخدمة في 02 ماي 2018 على الخط باتنة - الجزائر مرورا بولاية المسيلة، حيث يصل القطار إلى محطة المسيلة على الساعة 01:35 صباحا، قادما من باتنة، ليصل إلى الجزائر العاصمة على الساعة 06:10 صباحا.

بالنسبة لرحلة العودة من الجزائر العاصمة باتجاه باتنة، فيصل إلى محطة المسيلة على الساعة 16:38.

أما فيما يتعلق بتوفير خط مباشر المسيلة - الجزائر العاصمة، فإن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تعمل حاليا على تحقيق ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تقدم برنامج استلام القطارات الحديثة من نوع «كورادیا» وكذا برنامج استلام القطارات المعاد تهيئتها على مستوى ورشات الشركة بسيدي بلعباس.

في نفس السياق، يجدر التذكير بأن ولاية المسيلة ستستفيد خلال الأشهر القليلة المقبلة من فتح خط السكة الحديدية الذي يصلها ببوغزول، بطول 151 كلم، والمندرج في إطار خط السكة الحديدية للهضاب العليا.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2018

وزير الأشغال العمومية والنقل

عبد الغني زعلان

2 - السيد عبد الحليم لطرش

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16- 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات مع الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

السيد الوزير،

إن النجاح في شهادة البكالوريا هي طموح كل تلميذ وأسرته، بعد مسار سنوات من التحصيل الدراسي، قبل الولوج إلى عالم التعليم العالي والبحث العلمي، تصادفه مرحلة هامة في تحديد مستقبله وهي اختيار الشعبة المراد مواصلة الدراسة بها.

وقد عمدت وزارة التعليم العالي على اتخاذ عدة إجراءات إعلامية وتحسيسية، سواء عن طريق الأبواب المفتوحة أو عن طريق الفضاء الإلكتروني لفائدة التلاميذ والأولياء، للتعريف بمختلف التخصصات المعروضة ومراحل التسجيل.

كما وخلال السنوات الأخيرة عمدت الوزارة، وفي إجراء إيجابي، إلى تقليص عدد الرغبات التي يختارها الطالب إلى أربعة، مما ساهم في الرفع من نسبة الرضى لدى حاملي شهادة البكالوريا على التخصص الموجه إليه.

لهذا فإني أتقدم إلى معاليكم بالسؤال التالي:

إن عملية توجيه حاملي شهادة البكالوريا تعتمد على معطيات إحصائية، فمتى يتم تقليص عدد الاختيارات لحاملي البكالوريا إلى الاختيار الوحيد؟

تقبلوا مني ـ معالي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 سبتمبر 2018

عبد الحليم لطرش

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تطرحون من خلاله إشكالية التوجيه بالنسبة لحاملي البكالوريا الجدد، وتقليص عدد الاختيارات المتاحة إلى اختيار واحد.

وبهذا الخصوص، أود أن أذكركم بأن أحد المقاصد الرئيسية التي تستهدفها السياسة الوطنية للتعليم العالي، بوصفه خدمة عمومية، إنما يتمثل في تحقيق الإنصاف في مجال الالتحاق بالتعليم العالي الذي يتم حصرا عن طريق حيازة شهادة البكالوريا أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

إن عملية التوجيه تعد واحدة من المسائل التي يوليها القطاع أهمية بالغة، وذلك من خلال السعي باستمرار لتحسين هذه الآلية وترشيدها، بما يكفل رفع معدلات الرضا، وضمان مقعد بيداغوجي لكل حائز جديد على البكالوريا، تجسيدا لمتطلبات الإنصاف والشفافية.

وبهذا الخصوص، فقد تم الشروع مع مطلع السنة الجامعية 2016 ـ 2017 في إصلاح نظام توجيه الطلبة الجدد وتطويره بهدف رفع معدلات الرضا الفردي والمجتمعي عن نتائجه، حيث تم تقليص عدد الرغبات في البطاقة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض من عشر (10) رغبات إلى أربع (04) وذلك من أجل تعزيز تركيز الطالب على الفروع والتخصصات التي يرغب فيها فعلا، وتمكينه من ترشيد اختياراته في هذا المجال، علما أن غايتنا التي نأمل بلوغها، في المدى المتوسط، إنما تتمثل في إرساء نظام توجيه يرتكز على معايير ثابتة ومعلومة، يجعل كل راغب في الالتحاق بهذا الفرع أو ذاك على علم مسبق، منذ المرحلة ما قبل الجامعية، بشروط الالتحاق، ليتحمل، وهو على بينة من أمره، مسؤولية تحقيق متطلبات تلك الرغبة من عدمه.

لاشك أن بلوغ هذه الغاية تفرض علينا المضي قدما في إنجاز عمليات نوعية خلال السنوات المقبلة، اعتمادا على نظرة استشرافية رصينة بالتنسيق الوثيق مع قطاع التربية الوطنية، بهدف تطوير نظام التوجيه والتسجيل لحاملي شهادة البكالوريا الجدد، وذلك في إطار استكمال المسار الإصلاحي المبادر به منذ ثلاث (03) سنوات، والرامي إلى تحسين نمط التوجيه وترشيده، بما يسمح لحامل شهادة البكالوريا باختيار الفرع أو التخصص الذي يناسب رغبته، بناء على نتائجه، المحصل عليها في البكالوريا من جهة، وقدرات الاستيعاب المتاحة في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين من جهة أخرى.

وتعزيزا لهذا المسعى، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تصدر منشورا وزاريا سنويا، يتضمن عمليات التسجيل الأولي والتوجيه والتسجيل النهائي لحاملي البكالوريا الجدد، كما تصدر أيضا دليلا يوضح مختلف المراحل والإجراءات المتعلقة بهذه العمليات، فضلا عن تنظيم أبواب مفتوحة كل سنة على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي لفائدة تلاميذ الأقسام النهائية المقبلين على اجتياز امتحان البكالوريا، بغرض إطلاعهم وتعريفهم بكيفيات الالتحاق بمختلف ميادين التكوين العالي وفروعه وتخصصاته، وكذا الإجابة على تساؤلاتهم وانشغالاتهم ذات الصلة.

وتفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 11 ديسمبر 2018

طاهر حجار

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

3 ـ السيد الطيب جبار
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات مع الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الكتابي التالي نصه:

لقد قام العديد من المواطنين بشراء شقق في إطار عقود المفتاح عن طريق ديوان الترقية والتسيير العقاري، غير أنهم تفاجؤوا بعد سداد المبالغ الكاملة لشققهم بصدور عقود الملكية باسم الشاغلين الأصليين وليس بأسمائهم.

وعليهو فإن السؤال المطروح، هو ما ذنب المواطنين الذين اشتروا سكنات المفتاح من أصحابها ومرة أخرى اشتروها من طرف المحافظة العقارية وصدر العقد باسم المالك الأول، وما هي الإجراءات التي ينوي قطاعكم الوزاري اتخاذها لتسوية هذه المسألة وتمكين هذه الفئة من المواطنين من الحصول على عقود ملكية شققهم؟

وتفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 سبتمبر 2018
الطيب جبار
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بداية، أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم الذي تستفسرون من خلاله عن الإجراءات المتخذة لتسوية وضعية المواطنين الذين اشتروا سكنات في إطار عقود المفتاح، إلا أن صدور عقود الملكية كان باسم الشاغلين الأصليين للسكن.

وعليه، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

في إطار مساعي الحكومة لحل حالات عديدة من النزاعات لدى المحاكم تسبب فيها بيع سكنات اجتماعية بالتراضي دون وجود وثائق قانونية تثبت عملية البيع ـ وهي العملية التي اصطلح على تسميتها من طرف المواطنين ببيع المفتاح ـ تم معالجة مسألة نقل حق الإيجار طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16ـ310، المؤرخ في 30 نوفمبر 2016، المحدد لشروط نقل حق الإيجار المتعلق بالسكن العمومي الإيجاري الذي تسيره دواوين الترقية والتسيير العقاري، حيث يحق للشاغلين للسكنات العمومية الإيجارية المستلمة أو الموضوعة حيز الاستغلال قبل أول جانفي 2004، عن طريق ما يعرف بشراء المفتاح، بأن يتقدموا إلى دواوين الترقية والتسيير العقاري لاستكمال الإجراءات الإدارية لنقل حق الإيجار مع تعهدهم المسبق باقتناء السكن المشغول.

في هذه الحالة، تقوم دواوين الترقية بمباشرة إجراءات نقل حق الإيجار لفائدة طالبي التسوية بالتزامن مع الإجراءات المتعلقة بالتنازل؛ وبالتالي فإن عقود البيع التي يتم إعدادها على مستوى مصالح أملاك الدولة، تكون بأسماء الأشخاص الذين تم نقل حق الإيجار لفائدتهم، أي الشاغلين الفعليين للسكن والذين قاموا بتسديد ثمن التنازل وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

للعلم، لم تسجل مصالحنا، لحد الساعة، أي حالات إشعار أو شكاوى أو طعون لمواطنين استفادوا من نقل حق الإيجار، طبقا للمرسوم المذكور أعلاه، حيث صدرت عقود البيع بأسماء الشاغلين وليس المستأجرين الأصليين.

أما فيما يخص قيام بعض المواطنين بشراء سكنات المفتاح من أصحابها وإعادة شرائها مرة ثانية من طرف المحافظة العقارية، حسب ما جاء في سؤالكم، أنهي إلى علمكم أن دور هذه الأخيرة يقتصر فقط على إشهار عقود البيع وإعداد الدفاتر العقارية للمستفيدين من عملية التنازل وليس إعادة بيع السكنات.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على إنشغالكم.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 نوفمبر 2018
عبد الوحيد طمار
وزير السكن والعمران والمدينة

4 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار المحافظة على الصحة والبيئة ومن أجل نظافة المدن والمحيط والمحافظة على المظهر العام والوجه الحضاري للمدن والتجمعات السكانية وللتخفيف من الآثار السلبية للنفايات على البيئة، قامت عدت ولايات بإبرام عقد إعداد دراسة تقنية مع مكتب الدراسات للبيئة (العمومي) الكائن مقره بالعاصمة (بلدية سطاوالي) وكانت تجربة ناجحة وتشمل الدراسة التقنية كيفية تسيير ورفع القمامة المنزلية وطرق التخلص منها، في ظل ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الصناعي وازدياد كميات النفايات الصلبة الناتجة عن الأنشطة البشرية التي أصبح التخلص منها أبرز المشاكل التي تواجه المدينة والتجمعات السكانية وما تشكله من أخطار على البيئة، وتفاقم مشكلة النفايات يترتب عنه أعباء على البلدية، إن الدراسة تسمح كذلك بكيفية التحسيس عن طريق إشارات ولافتات لاحترام توقيت رمي القمامة، وقيام البلدية بالدور التوعوي من خلال تحسيس المواطن بتحسين سلوكاته وعاداته الغذائية ومساهمته مع البلدية في عمليات الفرز والتدوير واستعداده لشراء السلع المدورة والأكياس والأكواب متعددة الاستعمال بدلا من البلاستيكية، مما يساهم في التخفيف من التكاليف؛ وبالتالي تحسين مستوى الأداء والاستفادة من النفايات للوصول إلى بيئة أفضل، لكن ولاية الجلفة صنعت الاستثناء في ذلك ورغم الاموال المرصود لعملية النظافة فإنها لا تعكس الوجه الحقيقي والنظيف للمدينة والمحيط ومن بين أسباب ذلك تداخل المكلفين بالنظافة بين الأحياء واستعمال الطرق البدائية وتجهيزات قديمة كالشاحنات المستعملة بطرق تقليدية.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من أجل إعداد دراسة تقنية شاملة لولاية الجلفة لنظافة المدينة والمحيط وتزيين الفضاءات وتحيين دفاتر الشروط، وفقا للواقع المعيشي الحالي، في ظل تزايد عدد السكان والسكن، وطبقا للنصوص القانونية المتعلقة بالصحة والبيئة وما تعلق بهما؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 أكتوبر 2018
محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل إعداد دراسة تقنية شاملة لنظافة ولاية الجلفة والمحيط وتزيين الفضاءات وتحيين دفاتر الشروط، طبقا لما تنص عليه النصوص القانونية السارية المفعول والمتعلقة بالصحة والبيئة.

فردا على ذلك، يشرفني أن أحيطكم علما بأنه في إطار تنفيذ تعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية، بادرت مصالحنا الوزارية برسم برنامج واسع للقضاء على جميع النقاط السوداء التي تشوه الجانب الجمالي للمدن الجزائرية. في هذا الصدد، تم الشروع في تنفيذ مخطط استراتيجي لحماية المحيط والفضاءات الحساسة على مستوى كافة التراب الوطني، بحيث تم منحه بصورة قانونية للجماعات الإقليمية، التي تسهر على إنشاء مؤسسات محلية عديدة عهدت إليها مهمة القيام بتقنية الفضاءات العمومية، صيانة المساحات الخضراء وإنجاز وصيانة شبكات الإنارة العمومية على مستوى المناطق الحضرية مقابل إعانات من البلدية، بالإضافة إلى النفقات الإجبارية التي تمنح لها لتأمين العتاد وصيانته.

فيما يخص موضوع انشغالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل إعداد دراسة تقنية شاملة لنظافة مدينة

الجلفة، تزيين فضاءاتها وتحيين الشروط المتعلقة بها، تجدر الإشارة بأنه تم إعداد هذه الدراسة التقنية من طرف مكتب الدراسات الألماني المسمى «G.I.Z» سنة 2016، التي تتضمن مخططا توجيهيا يتطلب تحيينه وفقا للمؤشرات المعمول بها في هذا المجال وهو ما سيتم القيام به في المستقبل القريب بالاستعانة بخبرة الوكالة الوطنية للنفايات عن طريق إبرام اتفاقية بينها وبين مصالح البلدية.

في هذا الشأن، أحيطكم علما، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن مسألة تحيين دفاتر الشروط من صلاحيات البلدية، كمصلحة متعاقدة، وفقا للمتطلبات، والمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك. خاصة وأن القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية وكذا القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية، يمنحان الجماعات الإقليمية حرية تقرير الأسلوب الأنسب لإدارة ولتسيير المرافق العمومية المحلية، شريطة أن يضمن أسلوب الإدارة المختار مستوى كافيا من الجودة والمساواة في حصول المواطنين على الخدمات العمومية المحلية.

تجدر الإشارة إلى أن عملية رفع النفايات بولاية الجلفة تشرف عليها مؤسسة عمومية بلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات العمومية ومؤسسات خاصة، وفقا لصفقات مبرمة مع مصالح هذه البلدية، بمجموع 05 مؤسسات. علاوة على ذلك، فإنه تم إحصاء 15 نقطة سوداء، منها 08 نقاط تمت معالجتها، بتسخير وسائل مادية وبشرية معتبرة، تمثلت في 90 عاملا، و106 شاحنة وعتاد، بمشاركة 28 مؤسسة عمومية وخاصة، والعملية مستمرة للقضاء النهائي على باقي النقاط السوداء.

في الختام، أؤكد لكم السيد الفاضل، بأن موضوع نظافة المدن يتصدر قائمة اهتماماتنا، الذي يدخل في إطار المشاريع الطموحة الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها التي تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تحقيقها، من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى إدراج قيم اجتماعية، ترمي إلى تهذيب سلوكات الأفراد وتكريس ثقافة الحس المدني بإشراك كل المعنيين والفاعلين كلجان الأحياء، الجمعيات والمنتخبين.

وإذ أرجو أن تكون الإجابة قد أحاطت بالانشغال الذي تفضلتم بطرحه، تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 ديسمبر 2018

نور الدين بدوي

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 25 صفر 1440
الموافق 4 نوفمبر 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587